

قَوَاعِدُ فِي الْعَقِيدَةِ
فِي
أَسْمَاءِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ الْمَجِيدَةِ
-مَنَاجِحُ فَهْمِهِ وَدَوَائِعُ وَهْمِهِ-

حقوق الطبع محفوظة

-الطبعة الثالثة-

١٤٤٠هـ - ٢٠١٩م



الأردن - عمان - المقابلين - شارع الحرية - مبنى ٤٩

هاتف : ٠٠٩٦٢-٦-٤٢٠٠٣٠٥

٠٠٩٦٢-٧٩-٢٨٠٤٣٤٩

Email : info@alalbany.org

FaceBook : [/alalbany.org](https://www.facebook.com/alalbany.org)

Twitter : [@alalbanycenter](https://twitter.com/alalbanycenter)

رقم الحساب البنكي :

(١٥٠٨١٦٢/٤١٠/٤٠٠/٠٠١)

البنك الإسلامي الأردني - فرع شارع الحرية

IBAN :

Jo94iiba1230000001230002340500

توابع دي العفيدة
في
أسماء الله وصفاته الحميدة

- مناهج فهم ودوافع وهم -

كتبها
محمد بن يوسف خشان

ويليها
الأرجوزة اللطيفة
بنظر القواعد المنيفة

نظم
يوسف بن أحمد العلاوي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ، وَنَسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا،
وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ؛ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضِلِّ؛ فَلَا هَادِيَ لَهُ.
وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ - وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ -.

وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ. وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾.

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَجَدٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا
وَسَاءَ ءَاتِقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ ءِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ
ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾.

أما بعد:

فَإِنَّ أَصْدَقَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ، وَأَحْسَنَ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَشَرَّ
الْأُمُورِ مُحَدَّثَاتُهَا، وَكُلَّ مُحَدَّثَةٍ بَدْعَةٌ، وَكُلَّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَكُلَّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ.

أحمدُ الله وله المِنَّة على الحمد، وأعبده خاضعاً لعظمته صاغراً لجلاله،
 لا إله إلا هو، أستغيثُ بالخالقِ ووحيه عن كلِّ من يزعمُ أنه سفيرٌ للحقِّ؛
 وأعوذُ به أنْ أغترَّ بعقلي ليكونَ دليلي إليه، بعدَ أنْ خَصَّنِي بخطابٍ وعتابٍ:
 ﴿يَأْتِيهَا الْإِنْسَانُ مَا غَرَّكَ رَبِّكَ الْكَرِيمِ. الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّدَكَ فَعَدَلَكَ. فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ﴾
 [الانفطار: ٦-٨]، وأستعيذُ به من التَّقليدِ وما فيه من إضاعةِ العقلِ وإهدارِ النقلِ^(١).

وبعد:

فهذه قواعد عقديّة في صفات ربِّ البريّة، والتي هي منارات وأصول تُبيِّن
 مَنهج الفهم والتلقّي الصّحيح في هذا الباب، والذي سارَ عليه أئمّة السُنّة
 وفحول السّلف في سلسلةٍ مُتّصلةٍ -خلفاً عن سلف-، لا تقبَلُ الانقطاع أو
 الضّياع من لدن سيّد البشريّة -عليه الصّلاة والسّلام- إلى يومنا هذا.
 وقد جمعناها وربّتها قاصداً الدفاع عن العقيدة الصحيحة، وطالباً من الله
 -تعالى- الأجر والثبوت.

وأسأل الله -تعالى- أن يوفّقنا والمسلمين لما يحبُّه ويرضاه.



(١) «العقلية الليبرالية» (ص ١٧) للطريفي.

□ القاعدة الأولى

الأصل في نصوص القرآن والسنة إجراؤها على ظاهرها^(١)

وهذه قاعدة عظيمة لفهم نصوص الوحيين، وقد جرى عليها وعلى العمل بها الصحابة، والتابعون لهم بإحسان، حيث دلَّ عليها استقراء نصوص الكتاب والسنة. وفي هذا يقول العلامة عبد الرحمن المعلمي اليماني - رَحِمَهُ اللهُ -: «وقد قام البرهان على وجوب حمل النصوص على ظاهرها؛ إذ لو كان المراد بها غير ظاهرها لكانت كذبًا، وذلك مُحال^(٢)».

ومن المهم جدًا معرفته قبل بيان القاعدة هو بيان معنى (الظاهر) فأقول:

المقصود (بالظاهر) هنا هو المعنى الذي يتبادر إلى الأفهام السليمة العارفة بلغة الخطاب، أو بعبارة أخرى هو: ما يتبادر إلى الذهن من المعاني بحسب ما يقتضيه السياق أو تقتضيه القرائن، أو ما يضاف إليه الكلام، فالكلمة الواحدة قد يكون لها معنى في سياق ومعنى آخر في سياق آخر، كما قد يكون

(١) مع وجوب أن يكون هذا الظاهر مُقَيَّدًا ببيان الرسول ﷺ والصحابة والتابعين، لذلك ذمَّ السلف من تمسك بما يظهر له من القرآن من غير استدلال ببيان الرسول والصحابة والتابعين.

انظر «الفتاوى» (٧/٢٨٨).

(٢) «مجموع آثار المعلمي اليماني» (٦/٢٩).

لها معنى إذا أضيفت ويكون لها معنى آخر إذا انقطعت عن الإضافة، وهكذا، وحتى لا يكون الكلام نظرياً عرياً عن التمثيل، أضرب على ذلك مثالين:

الأول: لو قال قائل: رأيت الأسد لفهم السامع أن المراد بالأسد هو الحيوان المعروف، لكنه لو قال: رأيت الأسد يحمل سيفاً مقتحمًا صفوف العدو، لفهم السامع أن المقصود هو رجل شجاع يُعمل سيفه في العدو فكلمة (الأسد) هي هي لم تختلف لكن السياق هو الذي اختلف، وبالتالي اختلف المعنى تبعاً له، مع أن كلمة (الأسد) عند الإطلاق لا تدل إلا على الحيوان المعروف في حال تجردها عن القرائن والإضافات، وهو ما عبرنا عنه بـ(الظاهر).

الثاني: قوله -تعالى-: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ وَيَدْعُونَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ [القلم: ٤٢]، فلفظ الساق هنا جاء مجرداً عن الإضافة والتعريف، فهو لفظ مُنكّر غير مضاف، فلم يقل ربنا سبحانه (الساق) -معرفةً- أو (ساقه) -مضافةً-، فمع عدم التعريف أو الإضافة لا يظهر أن هذه الآية من آيات الصفات، ف(ظاهر) معنى (الساق) يوافق ما يُروى عن ابن عباس رضي الله عنهما^(١)

(١) ولم يثبت هذا عنه رضي الله عنه من طريق صحيح موصولٍ وعلى فرض صحته وثبوته فهو من باب التفسير، الذي يقتضيه ذكر (السَّاق) على وجه التأكيد. وانظر بيان ذلك في «الرُّدود والتعقُّبات» (ص ١١٣) لشيخنا أبي عبيدة مشهور حسن، و«المنهل الرِّقراق» (ص ٨٥ - وما بعدها).

وطائفة من أن المراد به الشدة، أي أن الله -عزَّ وجلَّ- يكشف عن شدة وهولٍ عظيم في الآخرة فإذا تقرر ذلك وعلمت أن هذا هو (معنى) (الساق) في الآية وذلك لتجردها عن الإضافة والتعريف، علمت أيضًا بطلان قول: من يدعي أن هذا من الدلائل على ثبوت التأويل عن السلف، بل هذا كذبٌ عليهم -رحمهم الله- فابن عباس رضي الله عنه إنما فسر وقال (بالظاهر)^(١) الذي دل عليه سياق الآية، ومن قال من السلف بإثبات صفة الساق لله -عزَّ وجلَّ- إنما أثبتها بحديث أبي سعيد المتفق على صحته، وهو حديث الشفاعة الطويل وفيه «فيكشف الرب عن ساقه»^(٢)، وأما من قال من السلف بأن الآية من آيات الصفات فهو إنما قال ذلك حملًا لها على حديث أبي سعيد لا أنها مجردة تدل على ثبوت الصفة؛ فتنبه لهذا وليكن منك على بال..^(٣)

ولذلك فقد دلت النصوص على وجوب إجراء النصوص على ظاهرها دون تحريف سيما نصوص الصفات، حيث لا مجال للرأي فيها.

(١) انظر (ص ١١)

(٢) البخاري (٨/ ٨٤٦ - فتح) - واللفظ له -، ومسلم (٣/ ٣١ نووي).

(٣) ومن هنا تعلم أن اختلاف السلف في مسألتنا هذه هو اختلاف في فهم الدليل، وليس اختلافًا في المدلول، وهو إثبات صفة الساق لله -جلَّ وعلا-، فاحفظ هذا، ولا تغتر بمن تدرع بالاختلاف في الدليل للتلبيس والتوصل إلى أنه اختلاف بين السلف في المدلول.

□ فمن أدلة الكتاب:

قول الله - عزَّ وجلَّ - : ﴿ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ﴾ [الشعراء: ١٩٣] وقوله - سبحانه - : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ [يوسف: ٢]، وقوله - جل شأنه - : ﴿ إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ [الزخرف: ٣]. وقد دلت هذه الآيات على وجوب فهم القرآن على ما يقتضيه ظاهره باللسان العربي، إلا أن يمنع من ذلك الفهم دليل شرعي^(١)، ومن المعلوم بدهاء أن الشارع متصف بكمال العلم وصدق الحديث، وقوة الفصاحة، وحسن البيان، وقصد الهدى، وقد تكلم باللسان المفهوم لدى المخاطبين، فوجب قبول كلامه وفهمه على ظاهره «فإنه يمتنع أشد الامتناع مع كمال علم المتكلم وفصاحته ونصحه أن يريد بكلامه خلاف ظاهره وحقيقته»^(٢).

□ ومن أدلة السنة:

ما رواه الإمام مسلم في صحيحه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال

(١) ومن ذلك: قوله - تعالى - : ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾ [النحل: ٩٨]، فقد يفهم هنا أن (الظاهر) يقتضي: أن تكون الاستعاذة بعد القراءة، وهذا الظاهر - إن صح التعبير - متروكٌ للدليل شرعيٍّ آخر وهو ما ثبت من فعل النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يستعذ عند شروعه بالقراءة. انظر «المجلى شرح القواعد المثلى» (ص ٢٢٤).

(٢) احفظ هذا الكلام؛ فإنه نفيسٌ غايةً. وانظر «مختصر الصواعق» (١/ ٨٢).

رسول الله ﷺ: «إن الله تعالى يقول يوم القيامة: يا ابن آدم مرضت فلم تعدني، قال: يا رب كيف أعودك وأنت رب العالمين؟ قال: أما علمت أن عبدي فلاناً مرض فلم تعده، أما علمت أنك لو عدته لوجدتني عنده. يا ابن آدم! استطعمتك فلم تطعمني، قال: يا رب وكيف أطعمك وأنت رب العالمين؟ قال: أما علمت أنه استطعمك عبدي فلان فلم تطعمه، أما علمت أنك لو أطعمته لوجدت ذلك عندي. يا ابن آدم! استسقيتك فلم تسقني قال: يا رب كيف أسقيك وأنت رب العالمين؟ قال: استسقاك عبدي فلان، فلم تسقه، أما إنك لو سقيته وجدت ذلك عندي^(١).

وفي الحديث إشارة دقيقة، ونكتة رقيقة، وهي أن العبد المؤمن أخذ بظاهر الحديث - إن قلنا بأن أوله هو الظاهر - ثم استفهم عنه، ولم ينكر عليه رب العزة حين أخذ بالظاهر، وإنما دلّه على الصارف لهذا الظاهر، فتأمل في هذا الوجه الباهر^(٢).

وروى البخاري في صحيحه من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه أن رجلاً قال: يا نبي الله كيف يُحشر الكافر على وجهه؟ قال: أليس الذي أمشاه على رجلين قادراً على أن يمشيه على وجهه يوم القيامة؟ قال قتادة: بلى وعزة ربنا^(٣).

(١) «صحيح مسلم» (٨/٣٤١-٣٤٢ نووي) برقم (٦٥٠١).

(٢) انظر: «خلاصة الوحيين في نقض منصة الحسين» (ص ١٤٧) لأبي العالية فخر الدين

المحسبي.

(٣) «صحيح البخاري» (١١/٤٥٨ فتح) رقم (٦٥٢٣).

وكان السائل قد استشكل واستفهم عن مثل قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَحْمُرُونَ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ﴾ [الفرقان: ٣٤]، وقوله - تعالى - : ﴿وَنَحْشُرُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ عُمِيَ﴾ [الإسراء: ٩٧]، فأجابه النبي ﷺ بأن المشي على الوجه على ظاهره وحقيقته، لذا قال الحافظ ابن حجر - رَحِمَهُ اللهُ - : «قوله: أليس الذي أمشاه .. إلخ ظاهرٌ في أن المراد بالمشي حقيقته، فلذلك استغربوه حتى سألوا عن كيفيته، وزعم بعض المفسرين أنه مثل .. والجواب الصادر من النبي صلى الله عليه وسلم ظاهر في تقرير المشي على حقيقته»^(١). اهـ.

ثم إن القول بأن ظواهر نصوص الصفات غير مراد، أو أنها توهم محالاً، ويجب تأويلها يستلزم لوازم فاسدة، ومن ذلك :

أولاً : نسبة النقص إلى كلام الله عز وجل، إمّا من جهة صدق حديثه، أو حسن بيانه، أو كمال علمه، أو تمام نصحه، لأن كامل العلم وتامّ البيان، وصادق الحديث لا يريد بكلامه خلاف ظاهره من دون بيان.

ثانياً : إن القول بأن ظواهر نصوص الصفات غير مراد ويجب تأويلها يستلزم القدرح في الرسول صلى الله عليه وسلم من جهة علمه وبيانه أيضاً، «فيكون أولئك المحرفون للكلام عن مواضعه أعظم منه علماً، وأشدّ نصحاً وأحسن بياناً وتعبيراً عن الحق، وهذا مما يُعلم بطلانه بالضرورة عند الموافق

(١) انظر «الفتح» (١١/٤٦٥).

والمخالف، فإن مخالفيه لم يَشْكُوا في أنه أفصح الخلق وأقدرهم على حُسن التعبير بما يطابق المعنى ويخلصه من اللبس والإشكال^(١).

ثالثاً: إن القول بأن ظواهر نصوص الصفات غير مراد ويجب تأويلها يستلزم أن يكون ظاهر نصوص الكتاب وكذا السنة سبيلاً إلى الضلال^(٢)، وموقعاً في التشبيه والتمثيل.

رابعاً: إن القول بأن ظواهر نصوص الصفات غير مراد ويجب تأويلها يستلزم أن يكون الله قد رمز إلى ما يريد بيانه رمزاً وألغزه إلغازاً، فلا يفهم المعنى المراد إلا بعد جهدٍ جهيد.

خامساً: إن القول بأن ظواهر نصوص الصفات غير مراد ويجب تأويلها يستلزم أن يكون أفضل الأمة وخير القرون قد أمسكوا من أولهم إلى آخرهم عن قول الحق في هذا النبأ العظيم الذي هو من أهم أصول الإيمان، وذلك إما جهلاً يُنافي العلم، وإما كتمان لما وجب بثه وبيانه^(٣).

(١) انظر: «مختصر الصواعق» (١/١٠٦).

(٢) كما صرح الصاوي في حاشيته على تفسير «الجلالين» (٣/٩) - وقد سبق - وصدق الله إذا يقول: (هدى للمتقين) فمن لم يجد الهدى فيه فليس من المتقين، فكيف بمن يقول: إن ظواهره تستلزم الكفر، فنعود بالله من الخذلان.

(٣) «مختصر الصواعق» (١/١٠٨).

وتأمل في تلك اللوازم تجدها دالة على ضلال مبين، فنسأل الله الثبات على السنة والموافاة على الإيمان.

وبهذا يظهر جلياً أن قول المتكلمين : «إن ظواهر نصوص الصفات غير مرادة» قول كاسد، يستلزم الاعتقاد الفاسد، وأن ما ادعوه من قرائن صارفة إلى التأويل، كقرينة التشبيه، ودعوى التجسيم ما هي إلا خيالات، وأوهام قامت في عقولهم.

* فإن قال قائل في نصوص الصفات: لا يجوز إجراؤها على ظاهرها لأن ظاهرها غير مراد أو لأنها توهم محالاً.

فجوابه: أن يقال: ماذا تريد بالظاهر؟

* فإن أردت بـ (الظاهر) ما تدل عليه النصوص من المعاني اللائقة بالله -تعالى- من غير تمثيل، فهذا الظاهر حق، وهو -قطعاً- مراد الله، وواجب على العباد قبوله والإيمان به، لأن من الممتنع أن يخاطب الله عباده بما يريد منهم خلاف ظاهره بدون بيان، «فإن من خاطب غيره بما يريد منه خلاف ظاهره بدون بيان فإنه لم يبين له، ولم يهده»^(١)، والله -عز وجل- يقول:

﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنْنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [النساء: ٢٦].

(١) احفظ هذا فإنه أصل مهم في إلزام المخالف.

يقول شيخ الإسلام (٣٣/ ١٧٥): «... الظاهر في فِطْرَ المُسْلِمِينَ قبل ظُهور الأهواء وتشئت الآراء؛ هو الظاهر الذي يليقُ بجلاله -سُبْحَانَهُ وتعالى-، كما أن هذا هو الظاهر في سائر ما يُطلق عليه -سُبْحَانَهُ- من أسمائه وصفاته كالحياة والعلم والقدرة؛ والسمع والبصر؛ والكلام؛ والإرادة والمحبة والغضب والرِّضا كقوله: ﴿مَا مَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيَّ أَتَسْكَبْتَنَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْعَالِينَ﴾ [ص: ٧٥]، و: «ينزل ربُّنا إلى سماء الدنيا كُلَّ ليلة»، إلى غير ذلك، فإن ظاهر هذه الألفاظ إذا أُطْلِقَتْ علينا أن تكون أَعْراضًا أو أجسامًا؛ لأن ذواتنا كذلك؛ وليس ظاهرها إذا أُطْلِقَتْ على الله -سُبْحَانَهُ وتعالى- إلا ما يليقُ بجلاله ويُناسِبُ نَفْسَهُ الكريمة؛ فكَمَا أَنَّ لفظ (ذات) و(وجود) و(حقيقة): تُطَلِّقُ على الله وعلى عباده وهو على ظاهره في الإطْلَاقَيْنِ؛ مع القطع بأنه ليس ظاهره في حق الله مُساوِيًا لظاهره في حقنا، ولا مُشارِكًا له: فيما يُوجِبُ نَقْصًا أو حُدوثًا سواءً جُعِلَتْ هذه الألفاظ مُتواطئةً أو مُشتركةً؛ أو مُشكِّكةً^(١) كذلك قوله: ﴿أَنْزَلَهُ﴾.

(١) المتواطئ: هو اللفظ الدال على أعيان متعدّدة بمعنى واحد مُشترَكٍ بينها كدلالة اسم

الإنسان على زيد وعمرو.

والمُشترَك: هو اللفظ الواحد الذي يُطَلِّقُ على أشياء مُختلفة؛ كالعين؛ فإنها تُطَلِّقُ على آلة

البصرة وعين الماء والجاسوس...

والمشكك: هو الكلّي الذي لم تتساو أفراده فيما تشترك فيه، كالوجود فإنه ممّا تشترك فيه

جميع الموجودات باعتبار أصل المعنى، ولكنه في حق الله شيء وفي حق المخلوق شيء آخر.

يَعْلَمُهُ ﴿النساء: ١٦٦﴾، و: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾ [الذاريات: ٥٨]، و:
﴿لَمَّا خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، و: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، الباب في
الجميع واحد.

* وإن أردت بالظاهر ما فهمته من التمثيل، فهذا غير مراد، لكنه ليس هو
الظاهر -قطعاً-، فإن السلف لم يكونوا يطلقون لفظ الظاهر على المعاني الباطلة
التي قامت في العقول والقلوب؛ فإن (الظاهر) -كما سبق- هو ما يتبادر منه إلى
الذهن من المعاني اللائقة بالله -تعالى-، فمثلاً قوله -تعالى-: ﴿الْمُنْفِقُونَ
وَالْمُنْفِقَاتُ بَعْضُهُمْ مِّنْ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمُنْكَرِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمَعْرُوفِ
وَيَقْبِضُونَ أَيْدِيَهُمْ نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ إِنَّ الْمُنْفِقِينَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾
[التوبة: ٦٧].

ليس دالاً على أن الله -عزَّ وجلَّ- ينسى، على معنى النسيان المعروف؛
فقد يُراد بالنسيان معناه المتبادر إلى الأذهان، وهذا المعنى نقص يُنزَّه الله عنه،
وقد يُراد به التَّرك والإعراض، لذا نقول: إن اللفظ إذا اقترن به من القرائن ما
يبين معناه، سواء كانت القرينة بالمقال أو بالحال؛ كان ذلك المعنى هو
الظاهر.

=انظر: «التعريفات» (ص ١٤٩-١٥٠) -للجرجاني-، و«موقف ابن تيمية من الأشاعرة»

فهؤلاء الذين أخبر الله عنهم أنهم نسوا الله هم لم ينسوه على معنى النسيان المعروف، بل المعنى أنهم تركوا عبادة الله، وأعرضوا عنها إعراضاً شديداً، فعاملهم الله من جنس فعلهم بأن أعرض عنهم ووكلمهم إلى أنفسهم.

لذا؛ ينبغي أن نكون مدركين لأهمية السياق بشقيه المقالي والحالي، وأثره في تحديد المعنى والوصول إليه^(١).

والحاصل أن قول السلف: ﴿سُوا اللَّهَ﴾؛ أي: تركوا عبادة الله^(٢)، ليس تأويلاً، كما ينسبهُ إلينا المخالفون من نفاة الصفات بل هو تفسيرٌ لما يقتضيه ظاهر النص، كما سبق تقريره وبيانه.



(١) انظر: «القرائن عند الأصوليين» (١/١٣٩-١٤٠) للدكتور محمد عبد العزيز المبارك.

(٢) وهذا المعنى هو المروي عن ابن عباس والسُّدِّي - كما عند ابن أبي حاتم في «تفسيره»

(٣١٨/٧)، والطَّبْرِي (١٤/٢٤٦) -.

□ القاعدة الثانية

الجهل بكيفية الصفات ليس جهلاً بأصل معناها اللفوي^(١)

وهذه من المسائل المهمة، حيث إنَّ عامة أهل السنة يعتقدون أن صفات الرب -جلّ وعلا- معلومةٌ من حيث أصل المعنى، مجهولةٌ من جهة الحقائق والكيفيات، فالجهل بكيفية الصفات ليس جهلاً بأصل المعنى للصفة.

أقول هذا لأنَّ نفاة الصفات يشوشون على عوام أهل السنة فيقولون: «إنَّ مدلول اللفظ في اللغة هو نفس الكيفية، وهما متحدان، ولأنك بمجرد سماع اللفظ يُرسم في ذهنك كيفية المدلول في الخارج، فثبوت المعنى يثبت الكيف وبتفتاء المعنى ينتفي الكيف»، وجواب هذا أن يُقال:

مرادكم بهذا التقرير هو التوصل إلى أن تفويض^(٢) السلف هو الجهل

(١) انظر -للأهمية-: «الانتصار للتدمرية» (ص ٣٥٠-٣٥٩).

(٢) ومذهب المفوضة مذهبٌ فاسد باطل يقوم على اعتقاد أن معاني آيات ونصوص الصفات مجهولةٌ، فهم يفوضون معاني آيات وأحاديث الصفات ويدعون أن هذا هو مذهب السلف، يقول شيخ الإسلام في «درء التعارض» (١ / ١١٥): «فعلى قول هؤلاء يكون الأنبياء والمرسلون لا يعلمون معاني ما أنزل الله عليهم من هذه النصوص، ولا الملائكة ولا السابقون الأوّلون، فيكون ما وصف الله به نفسه لا يعلم الأنبياء معناه، بل يقولون كلاماً لا يعقلون معناه»، ثم قال: «فتبين أن قول أهل التفويض الذين يزعمون أنهم متبعون للسنة والسلف من شرّ أقوال أهل البدع والإلحاد». اهـ.

وانظر: «تقريب التدمرية» (ص ٧٣).

بالمعاني كما هو الجهل بالكيفيات، وهذا كذبٌ على مذهب السلف جملةً وتفصيلاً، ونصوصهم في إثبات معاني الصفات مشهورة معلومة، وسيأتي ذكر شيء منها - بعون الله - .

والمقصود أن قولهم: «إن مدلول اللفظ في اللغة هو نفس الكيفية»، قولٌ فاسد، وبيان فساده من وجوه:

١- في أخبار اليوم الآخر ونعيم الجنة، حيث أخبر الله - جلَّ وعلا - في كتابه عما سيكون من أحوال في اليوم الآخر وكذا عما أعدّه الله للمؤمنين في الجنة، قال الله: ﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وَعَدَ الْمُتَّقُونَ فِيهَا أَنْهَارٌ مِنْ مَاءٍ غَيْرِ آسِنٍ وَأَنْهَارٌ مِنْ لَبَنٍ لَمْ يَتَغَيَّرَ طَعْمُهُ وَأَنْهَارٌ مِنْ حَمْرٍ لَذَّةٍ لِلشَّارِبِينَ وَأَنْهَارٌ مِنْ عَسَلٍ مُصَفًّى وَهُمْ فِيهَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ وَمَعْفَرَةٌ مِنْ رَبِّهِمْ كَنْ هُوَ خَالِدٌ فِي النَّارِ وَسُقُوا مَاءً حَمِيمًا فَقَطَّعَ أَمْعَاءَهُمْ﴾ [محمد: ١٥].

ومن المعلوم: أن معاني ما ذكره الله - جلَّ وعلا - في هذه الآية معلومة لا تخفى، وأما حقائقها وكيفياتها: فمجهولة، قال الله - جلَّ وعلا -: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [السجدة: ١٧].

وقد روى الشيخان^(١) في صحيحيهما من حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ يرفعه إلى ربه - تبارك وتعالى -: «أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر».

(١) البخاري (٦/ ٣٨٣ فتح) برقم (٣٢٤٤) ومسلم (٩/ ١٦٥ نووي) برقم (٧٠٦٣)

وهذا صريح جدًا في جهلنا حقائق وكميات ما في الجنة، مع علمنا بمعاني ما أخبر الله عنه، ويلزم على غير هذا الأصل الذي قررناه محاذير:

- فإما أن يدعي المفوض علمه بالكميات، وهذا خلاف ما أقام عليه دينه وعقيدته.

- وإما أن يقول: إن ما خاطبنا الله به في سياق التفضل والتمنن مما أعده من نعيم وملذات في الجنان هو رموز وألفاظ لا نعرف لها معنى، وليت شعري هل يخاطب الله عباده في سياق التمنن والتفضل^(١) بكلام لا يفهمونه ولا يعقلونه!!

٢- قال الله -جلّ وعلا-: ﴿وَقَالُوا لَجُلُودِهِمْ لِمَ شَهِدْتُمْ عَلَيْنَا قَالُوا أَنْطَقَنَا اللَّهُ الَّذِي أَنْطَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ خَلَقَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [فُصِّلَتْ: ٢١]، وقال -جل شأنه-: ﴿الْيَوْمَ نَخْتِمُ عَلَىٰ أَفْوَاهِهِمْ وَتُكَلِّمُنَا أَيْدِيهِمْ وَتَشْهَدُ أَرْجُلُهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [يس: ٦٥].

ومما لا يخفى على كل عاقل معنى (الكلام، والنطق، والشهادة) ولكن الطمع مقطوع بالعلم في كيفية وصورة نطق الجلود وشهادة الأرجل وكلام الأيدي، فصار القول بجواز العلم بمعاني الأشياء دون حقائقها وكمياتها مؤيدًا بالحجة والبرهان، والحمد لله رب العالمين^(١).

(١) قطعًا لا يخاطبنا ربنا بما لا يعقل ولا يفهم لا في سياق التمنن ولا في غيره.

(٢) انظر: «آداب البحث والمناظرة» (ص ٣٦٩) للعلامة الشنقيطي.

□ القاعدة الثالثة

اختلاف الصحابة في المسائل العقيدية قليل

وغير واقع إلا في دقيق المسائل وخفيها

إن من المتقرر عند أهل السنة، أتباع الحديث والأثر أن الصحابة رضي الله عنهم لم يختلفوا في مسائل التوحيد، والاعتقاد، حيث إنهم تلقوا الحق غصًا طريًا ممن لا ينطق عن الهوى وَلَا يَكْفُرُ ..

يقول شيخ الإسلام - رحمته الله - كما في «الفتاوى» (٧١ / ٥) ..:

«إذ لم يختلفوا - أي الصحابة - بحمد الله - تعالى - في أحكام التوحيد وأصول الدين من الأسماء والصفات كما اختلفوا في الفروع ولو كان منهم في ذلك اختلاف لنقل إلينا كما نقل سائر الاختلاف فاستقر صحة ذلك عند خاصتهم وعامتهم حتى أدوا ذلك إلى التابعين لهم بإحسان فاستقر صحة ذلك عند العلماء المعروفين حتى نقلوا ذلك قرنًا بعد قرن لأن الاختلاف كان عندهم في الأصل كفر والله المنة...».

قلت: وقد ادعى نفاة الصفات من جملة ما ادعوه أن الصحابة رضي الله عنهم والتابعين، قد اختلفوا في مسائل الاعتقاد، وقالو: لم يكن الصدر الأول على وتيرة واحدة في عقيدتهم وأصول دينهم.

والجواب:

نعم؛ قد وقع شيء من الاختلاف بين الصحابة في بعض الدقائق العقدية، كما في مسألة رؤية النبي ﷺ لربه في المعراج، وكمسألة الساق، ودونك البيان في هاتين المسألتين وهما الأشهر فيما يلوح به النفاة:

اختلف أهل العلم في رؤية النبي ﷺ - خاصة - لربه - جل وعلا - وذلك في قوله - تعالى - : ﴿ وَلَقَدْ رَأَاهُ نَزْلَةً أُخْرَى . عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى ﴾ [النجم: ١٣-١٤] حيث وقع الخلاف، هل المراد بمن رآه النبي ﷺ هو رب العزة - جل وعلا -، أم هو جبريل عليه السلام، والصحيح الثاني، دل على ذلك حديث أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: سألت النبي ﷺ: هل رأيت ربك؟ فقال: «نور أنى أراه»^(١).

وفي رواية: «رأيت نوراً»^(١).

(١) أخرجه مسلم (٣/ ١٥ نووي) برقم (٤٤٢) وابن خزيمة في كتاب «التوحيد» (٢/ ٥١٠) برقم (٣٠٥)، من طريق وكيع عن يزيد بن ابراهيم عن قتادة به، وأخرجه كذلك باللفظ الآخر «رأيت نوراً» في «مسلم» (٣/ ١٥ نووي) برقم (٤٤٣) وابن خزيمة (٢/ ٥١٢) برقم (٣٠٧) من طريق معاذ بن هشام، ومن طريق معاذ بن هشام رواه أيضاً ابن أبي عاصم في كتاب «السنة» (ص ١٧٧) برقم (ص ١٧٧) برقم (٤٤١).

وقال العلامة الألباني - رَحِمَهُ اللَّهُ -: «إسناده صحيح، رجاله كلهم ثقات على شرط البخاري غير عبد الله ابن شقيق وهو العقيلي، على شرط مسلم».

ورواه الترمذي (٥/ ٣٦٩) وأحمد (٥/ ١٧١ و ١٧٥) بلفظ «نور أنى أراه».

ويقويه -أيضاً- حديث: «رأيت جبريل له ست مئة جناح وقد سد الأفق»^(١).

والمقرر أن حديث أبي ذر، والذي فيه قوله ﷺ: «نور أني أراه» كان في سياق حادثة المعراج، فإذا عُلِمَ ذلك، فليعلم أيضاً أنه لا يصح نصب المعارضة بين هذا الحديث وبين حديث ابن عباس، وأم الطفيل والذي فيه قوله ﷺ: «رأيت ربي الليلة في أحسن صورة»^(٢).

حيث إن هذا الحديث كان رؤيا منام في المدينة كما هو معلوم، فأم الطفيل لم ترو عن النبي ﷺ إلا في المدينة، وحادثة المعراج وقعت في مكة اتفاقاً، فليس المنفي في حديث أبي ذر: «نور أني أراه»، هو نفسه المثبت في حديث ابن عباس وأم الطفيل: «رأيت ربي الليلة في أحسن صورة»، فهذا حديث وذاك حديث؛ فالأول في حادثة المعراج، والثاني في المنام، وكل منهما وقع في حادثة مستقلة عن الأخرى.

* من أثبت من الصحابة رؤية النبي ﷺ لربه في المعراج، إنما أراد الرؤية

(١) «مسلم» (٦/٣ - نووي).

(٢) رواه الترمذي في «سننه» (٥/٣٤٢ و ٣٤٣)، وقال الترمذي عقب الحديث الأخير: «سألت محمد بن إسماعيل -أي: البخاري-، فقال: هذا حديث حسن صحيح». وهو في «صحيح الترغيب والترهيب» برقم (١٩٤).

القلبية، كما نُقِلَ ذلك عن ابن عباس وغيره -رضي الله عن الجميع- ومن نفاها كعائشة رضي الله عنها إنما أرادت الرؤية البصرية، فالقول متفق غير مفترق والله الحمد^(١)، وعلى فرض أن الخلاف في المسألة حقيقي فلا يخرج ذلك -في هذه المسألة- عن كونه خلافاً بين أهل العلم والإيمان، والذي تدل عليه عمومات الأدلة وإطلاقاتها -المعتبرة-، فلكل وجهه المعبر، والمحترم.

وبالجملة: فليست المسألة مما يصح الاحتجاج به مطلقاً على وقوع الخلاف في زمن الصحابة -فيما بينهم- في مسائل العقيدة، وعلى فرض التسليم -تنزُّلاً- بصحة وقوع الخلاف بين الصحابة، فإنه اختلاف في فروع عقدية تحتمله الأدلة.

* ومثلها أيضاً: مسألة الساق، فقد اختلف الصحابة رضي الله عنهم في قوله -جل- وعلا-: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ [القلم: ٤٢] على قولين: فذهبت طائفة إلى أن المقصود بالساق في الآية هي: صفة الرب -جل- وعلا- يروى هذا عن أبي سعيد الخدري وجماعة.

(١) وهذا التوجيه هو الذي ارتضاه وأيده شيخ الإسلام ابن تيمية وجماعة، ووجه ذلك أنه لم يثبت عن الصحابة رضي الله عنهم بالأسانيد الصحيحة التصريح بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد رأى ربه بعيني رأسه؛ وعليه: وجب حمل ما أطلق من الرؤية على ما قيّد بالرؤية القلبية. انظر «الفتاوى» (٦/٥٠٩) و(٣/٣٨٦-٣٨٧)، و«الفتح» (٨/٦٠٨)، و«أحاديث العقيدة التي يؤهم ظاهرها التعارض في (الصحيحين)» (ص ٣٤٣-٣٧٣).

وذهبت طائفة أخرى إلى أن المقصود بالساق الشدة والهول العظيم، يُروى هذا عن ابن عباس^(١) وجماعة، ولا شك أن هذا المعنى - عند من يعقل - هو من قبيل التفسير لا من قبيل التأويل المذموم الذي يقول به جمهور النفاة، فهذا المعنى إنما هو حملٌ للفظ على مقتضى اللغة، وما يدل عليه ظاهر السياق، حيث إن اللفظ جاء مُنكَرًا غير مضافٍ إلى رب العزة، فهو - على هذا - غير صريح من جهة دلالته على الصفة، بينما لا تجد هذا الاختلاف أبدًا في حديث أبي سعيد الذي رواه البخاري بلفظ: «.. فيكشف ربنا عن ساقه..»^(٢)؛ حيث إنه (نص) في إثبات الصفة لله - تبارك وتعالى -.

يقول شيخ الإسلام - رَحِمَهُ اللهُ - (٦ / ٣٩٤): «وأما الذي أقوله الآن وأكتبه وإن كنت لم أكتبه فيما تقدم من أجوبتي وإنما أقوله في كثير من المجالس، إن جميع ما في القرآن من آيات الصفات فليس عن الصحابة اختلاف في تأويلها، وقد طالعت التفاسير المنقولة عن الصحابة وما روه من الحديث ووقفت من

(١) انظر (ص ١١) وقارن بـ «الرُدود والتعقبات» (ص ١١٣ - وما بعدها).

وأما ما ورد من تأويل الصفة الساق، ينسب لمجاهد وسعيد بن جبير وعكرمة وقتادة وإبراهيم النخعي، فلم يثبت ذلك عنهم بالأسانيد الصحيحة. وانظر بيان ذلك - حديثيًا - في «دفاعًا عن السلفية» (ص ٢٢-٢٦) و«المنهل الرقراق» (ص ٨٥-٨٧) وانظر للفائدة أيضًا: «الرد على الجهمية» لابن منده (ص ٣٧-٤٣).

(٢) سبق تخريجه (ص ٩).

ذلك على ما شاء الله -تعالى- من الكتب الكبار والصغار أكثر من مئة تفسير فلم أجد إلى ساعتى هذه عن أحد من الصحابة أنه تأول شيئاً من آيات الصفات بخلاف مقتضاها المفهوم المعروف عنهم من تقرير ذلك وتثبيته وبيان أن ذلك من صفات الله ما يخالف كلام المتأولين ما لا يحصيه إلا الله، وتمام هذا: أنى لم أجدهم تنازعوا إلا في مثل قوله -تعالى-: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ [القلم: ٤٢] فرؤي عن ابن عباس، وطائفة: أن المراد به الشدة، أن الله يكشف عن الشدة في الآخرة، وعن أبي سعيد، وطائفة: أنهم عدوها في الصفات للحديث الذي رواه أبو سعيد في «الصحيحين»، ولا ريب أن ظاهر القرآن لا يدل على أن هذه الآية من الصفات، فإنه قال: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ [القلم: ٤٢]، نكرة في الإثبات، لم يضيفها إلى الله، فلم يقل: (عن ساقه) فمع عدم التعريف بالإضافة لا يظهر أنه من الصفات إلا بدليل آخر، ومثل هذا ليس بتأويل إنما التأويل صرف الآية عن مدلولها ومفهومها، ومعناها المعروف. اهـ.

قلت: وكلام الإمام النووي -رحمته الله- كما في شرحه على «صحيح مسلم» (٢٦/٣)، لم يكن صواباً حينما أنزل تفسير ابن عباس للساق بالشدة على حديث أبي سعيد^(١)، حيث قال: وفسر ابن عباس وجمهور أهل اللغة وغريب

(١) وسياق مسلم جاء مُنكَرًا غير مضاف: (فيكشف عن ساق..) بخلاف سياق البخاري

الذي جاء مُضَافًا: (... فيكشف عن ساقه..) وهذه الإضافة لا تحتل إلا الصفة.

الحديث (الساق) هنا بالشدة، أي: يكشف عن شدة وأمر مهول. اهـ.

فإنزاله - رَحِمَهُ اللهُ - تفسير ابن عباس للآية على حديث أبي سعيد ليس صحيحًا؛ فكلام ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ إنما جاء مفسرًا للآية فحسب على ما سبق شرحه وبيانه، ولا يخفى الفرق بين إنزال كلام ابن عباس على الآية، والذي هو من قبيل التفسير، وبين إنزاله على الحديث والذي يجعله من قبيل التأويل المذموم، وهذا الأمر من جملة ما جعل النفاة يصرحون ويجهرون بقولهم: «قد ثبت التأويل عن السلف»، وقد سبق لك الجواب، فتنبه!!

وبالجملة، فمن حمل الآية على معنى الشدة - كما هو قول بعض أكابر الصحابة - مع إيمانه بحديث أبي سعيد، وأن المراد منه إثبات الصفة للرحمن، فقوله قولٌ لأهل السنة أتباع الأثر، ومن نفى مقتضى دلالة حديث أبي سعيد وجعل الآية صارفة له عن معناه إلى المعنى الذي عينه، فقد خالف الحق، وتخطب في قواعد العلم، وحاد عن سبيل المؤمنين، وتكذب سبيل السلف الصالحين.

ثم إن جعل الخلاف بين الصحابة في هذه المسائل هو من جنس الخلاف بين أهل السنة من جهة، وبين نفاة الصفات من جهة أخرى لهو الجهل والضلال المبين، وحال مُدَّعِيهِ كمن يجعل الخلاف مع الروافض من جنس

اختلاف الأئمة الأربعة فيما بينهم في مسائل الأحكام، كما هو ظن بعض الجهلة والطغام.

يقول ابن القيم - رَحِمَهُ اللهُ - كما في «إعلام الموقعين» (١/٤٩):

«وقد تضمن هذا أمورًا منها: أن أهل الإيمان قد يتنازعون في بعض الأحكام ولا يخرجون بذلك عن الإيمان، وقد تنازع الصحابة في كثير من مسائل الأحكام وهم سادات المؤمنين وأكمل الأمة إيمانًا ولكن بحمد الله لم يتنازعوا في مسألة واحدة من مسائل الأسماء والصفات والأفعال بل كلهم على إثبات ما نطق به الكتاب والسنة كلمة واحدة من أولهم إلى آخرهم لم يسوموها تأويلًا ولم يحرفوها عن مواضعها تبديلاً ولم يُبدوا لشيء منها إبطالًا ولا ضربوا لها أمثالًا ولم يدفعوا في صدورهم وأعجازها ولم يقل أحد منهم يجب صرفها عن حقائقها وحملها على مجازها بل تلقوها بالقبول والتسليم وقابلوها بالإيمان والتعظيم وجعلوا الأمر فيها كلها أمرًا واحدًا». اهـ.

والمأمل في كتب العقيدة السلفية، والمصنفة على طريقة المتقدمين والتي جمعت آثار السلف، في أبواب العقائد، ككتاب «السنة» لابن أبي عاصم، وكتاب «السنة» للخلال، وكتاب السنة لعبد الله بن الإمام أحمد، و«الإبانة» لابن بطة، و«شرح أصول اعتقاد أهل السنة» للالكائي، و«التوحيد» لابن

خزيمة، وغيرها كثير، يجدها تسير على نسق واحد في الإثبات، وكأن مصنفها وجامعها واحد، وهذا من فضل الله ورحمته، حيث إن أهل السنة مهتماً اختلفت أزمانهم، وتباعدت بلدانهم، واختلفت أشكالهم وألوانهم، إلا أنهم على طريق واحد يسرون، ولحق واحد يقررون، فله الحمد سبحانه أن جعل الدين واضحاً لمن تطلبه -مُخْلِصًا- من مظانه الصحيحة، وبدلائله الصريحة.



□ القائمة الرابعة

بيان أسماء الرب وصفاته قد وقع في النصوص على أتم وجهه، وأحكامه وأكملها

وهذه مسألة جليلة القدر، عظيمة النفع لمن تأملها.

ومعناها: أن معرفة الرب -جلّ وعلا- بأسمائه وصفاته وأفعاله هي: أعظم المطالب الدينية، فما خلق الله سبحانه الخلق إلا ليوحدوه، وبالعبادة يفردوه، ويتوجهوا إليه بسائر أنواع العبادات، وأجلّها العبادات القلبية كالحب والخوف والرجاء والرغب والرهب والتوبة والإنابة.

فكلما كان العبد أكثر علماً بربه، بإسمائه وصفاته وأفعاله، كلما كان على الحال الأقوم، والمراتب الأعلى في تلك العبادات، والعكس بالعكس، فكلما انتقص العبد من علمه بأسماء ربه وصفاته وأفعاله فإنه ينقص من تلك العبادات وكمالاتها في نفسه بمقدار ما جهل من أسماء ربه وصفاته، واعتبر لذلك بقوله -جلّ وعلا-: ﴿وَمِنَ النَّاسِ وَالْدَّوَابِّ وَالْأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَنُهُ، كَذَلِكَ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ﴾ [فاطر: ٢٨] فكل من كان بالله أعلم كان أكثر له خشية، ومحبة، وامثالاً، وإنابةً، ومفهوم الآية أن غير العلماء ليسوا أهلاً للخشية بكمالها وتامها، وعليه: فإذا كان باب العلم بأسماء الله وصفاته هو أعظم المطالب، وأشرف المقاصد، فلا بد أن يكون

بيانه قد وقع على أحسن الوجوه وأحكمها، ويزيد هذا الأمر إيضاحاً: أن النبي ﷺ قد بين للناس ما نزل إليهم من ربهم بياناً كاملاً شاملاً في دقيق أمورهم وجليها، حيث علمهم ما يحتاجون إليه في سائر أمور حياتهم ومعاشهم، علمهم ما يتعلق بماكلهم ومشاربهم ومساكنهم وملابسهم.. إلخ.

فعلمهم آداب الطعام والشراب واللباس، وعلمهم آداب النكاح والتخلي، وآداب الطهارة وأحكامها كما وعلمهم ﷺ ما أمروا به من عبادة الله - جلّ وعلا - من صلاة وزكاة وصيام وحج.

وعلمهم أيضاً: ما أمروا به في معاملة الخلق من بر الوالدين وصلة الأرحام، وحسن الصحبة والجوار.

وقد روى الإمام أحمد في «مسنده» (١٥٣/٥) عن أبي ذر قوله: «لقد تركنا محمد ﷺ وما يحرك طائر جناحيه في السماء إلا أذكرنا منه علماً»^(١).

وروى مسلم في «صحيحه» (٣/١٤٤ نووي) برقم (٦٠٥) من حديث سلمان رضي الله عنه أنه قيل له: «علمكم نبيكم ﷺ كل شيء حتى الخراءة؟».

فقال: «أجل؛ لقد نهانا أن نستقبل القبلة بغائط أو بول أو أن نستنجي باليمين أو أن نستنجي بأقل من ثلاثة أحجار». اهـ.

(١) رواه ابن حبان في «صحيحه» كما في «موارد الظمان» للهيتمي (ص ٤٧) برقم (٧١)

وصححه الشيخ الألباني - رحمته الله - في «صحيح موارد الظمان» (١/١١٩).

فإذا كانت الشرائع والأحكام قد بُيِّنَتْ للناس على وجه الكمال والتمام،
أَفَيْتَرَكُ ربنا أشرف المقاصد وأعلى المطالب، وهو العلم به، وبأسمائه وصفاته
غير مُبَيَّنٍ ولا مُحْكَمٍ!!!

يقول شيخ الإسلام - رَحِمَهُ اللهُ - كما في «الفتاوى» (٦/٥):

«فمن المحال في العقل والدين أن يكون السراج المنير الذي أخرج الله به
الناس من الظلمات إلى النور وأنزل معه الكتاب بالحق؛ ليحكم بين الناس
فيما اختلفوا فيه وأمر الناس أن يردوا ما تنازعوا فيه من أمر دينهم إلى ما بعث
به من الكتاب والحكمة وهو يدعو إلى الله وإلى سبيله بإذنه على بصيرة وقد
أخبر الله بأنه أكمل له ولأتمته دينهم وأتم عليهم نعمته - محال مع هذا وغيره:
أن يكون قد ترك باب الإيمان بالله والعلم به ملتبسًا مشتبهًا ولم يميز بين ما
يجب لله من الأسماء الحسنَى والصفات العليا وما يجوز عليه وما يمتنع عليه.

فإن معرفة هذا أصل الدين وأساس الهداية وأفضل وأوجب ما اكتسبته
القلوب وحصلته النفوس وأدركته العقول فكيف يكون ذلك الكتاب وذلك
الرسول وأفضل خلق الله بعد النبيين لم يحكموا هذا الباب اعتقادًا وقولاً؟!

ومن المحال أيضًا: أن يكون النبي ﷺ قد عَلَّمَ أُمَّتَهُ كل شيء حتى الخِزَاءِ
وقال: «تركتكم على المحجة البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها بعدي إلا

هالك»^(١) وقال فيما صحَّ عنه أيضًا: «ما بعث الله من نبي إلا كان حقًا عليه أن يدل أمته على خير ما يعلمه لهم وينهاهم عن شر ما يعلمه لهم»^(٢).

وقال أبو ذر: «لقد توفي رسول الله ﷺ وما طائر يقلب جناحيه في السماء إلا ذكر لنا منه علمًا»^(٣).

وقال عمر بن الخطاب: «قام فينا رسول الله ﷺ مقامًا فذكر بدء الخلق حتى دخل أهل الجنة منازلهم وأهل النار منازلهم، حفظ ذلك من حفظه، ونسيه من نسيه» رواه البخاري^(٤).

ومحال مع تعليمهم كل شيء لهم فيه منفعة في الدين - وإن دقت - أن يترك تعليمهم ما يقولونه بألسنتهم ويعتقدونه في قلوبهم في ربهم ومعبودهم رب العالمين الذي معرفته غاية المعارف وعبادته أشرف المقاصد، والوصول إليه غاية المطالب، بل هذا خلاصة الدعوة النبوية وزبدة الرسالة الإلهية

(١) الحديث: «تركتم على البيضاء...»، بدون: «المحجة»، رواه ابن ماجه (١/ ٣٢ الصحيح)، والحاكم في «المستدرک» (١/ ٩٦) وأحمد في «مسنده» (٤/ ١٢٦) وهو في «الصحيح» برقم (٩٣٧).

(٢) رواه مسلم (١٢/ ٤٣٦ نووي) برقم (٤٧٥٣) والنسائي في «الصغرى» برقم (٤١٩٦) وأحمد (٢/ ١٩١).

(٣) رواه أحمد (٥/ ١٥٣) وقد سبق (ص ٣١).

(٤) البخاري (٦/ ٣٤٤) برقم (٣١٩٢).

فكيف يتوهم من في قلبه أدنى مُسكة من إيمان وحكمة أن لا يكون بيان هذا الباب قد وقع من الرسول ﷺ على غاية التمام ثم إذا كان قد وقع ذلك منه: فمن المحال أن يكون خير أمته وأفضل قرونها قصرها في هذا الباب زائدين فيه أو ناقصين عنه.

ثم من المحال أيضًا: أن تكون القرون الفاضلة -القرن الذي بعث فيه رسول الله ﷺ ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم- كانوا غير عالمين وغير قائلين في هذا الباب بالحق المبين؛ لأن ضد ذلك إما عدم العلم والقول وإما اعتقاد نقيض الحق وقول خلاف الصدق؛ وكلاهما ممتنع.

أما الأول: فلأن من في قلبه أدنى حياة وطلب للعلم أو نهمة في العبادة يكون البحث عن هذا الباب والسؤال عنه ومعرفة الحق من أكبر مقاصده وأعظم مطالبه؛ أعني: بيان ما ينبغي اعتقاده، لا معرفة كيفية الرب وصفاته. وليست النفوس الصحيحة إلى شيء أشوق منها إلى معرفة هذا الأمر.

وهذا أمر معلوم بالفطرة فكيف يتصور مع قيام هذا المقتضي -الذي هو من أقوى المقتضيات- أن يتخلف عنه مقتضاه في أولئك السادة في مجموع عصورهم هذا لا يكاد يقع في أبعد الخلق وأشدهم إعراضاً عن الله وأعظمهم إكباباً على طلب الدنيا والغفلة عن ذكر الله -تعالى-؛ فكيف يقع في أولئك؟

وأما كونهم كانوا معتقدين فيه غير الحق أو قائلية: فهذا لا يعتقده مسلم أو

عاقِل عرف حال القوم. ثم الكلام في هذا الباب عنهم أكثر من أن يمكن سطره في هذه الفتوى وأضعافها يعرف ذلك من طلبه وتبعه». اهـ.

قلت: وهذا أصل جامعٌ نافعٌ، نبّه عليه شيخ الإسلام في مواضع من كتبه وفتاواه، فرحمه الله رحمةً واسعةً^(١).



(١) تراهُ في (٥ / ١٥٥ وما بعدها) و(٥ / ١٧٤) و(١٣ / ٣٣١) من «الفتاوى»، وقارن بما ذكره

ابن القيم - رَحِمَهُ اللهُ - في «مختصر الصواعق» (١ / ٣١ وما بعدها)

□ القائمة الكاملة

المنهج السلفي قائمٌ على إثبات معاني أسماء الرب وصفاته وذمّ التفويض والتأويل

وقبل الخوض في بيان هذه القاعدة، نقفُ سريعاً عند معنى التأويل وأقسامه، وحيث سبق بيان معنى التفويض^(١).

فأقول:

يرجع معنى التأويل في اللغة وفي الاصطلاح الشرعي إلى معنيين:

- ١- المرجع والمآل والمصير أو هو: حقيقة الشيء ووقوعه، فالتأويل: التصيير، وأولته: وإذا صيرته إليه.
- ٢- التفسير والبيان^(٢)، وهذان المعنيان: هما اللذان جريا على لسان السلف عند إطلاق لفظ التأويل وهما المعنيان اللذان دلت عليهما نصوص الشرع.

فمن الأول قوله -تعالى-: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلَهُ﴾ يَقُولُ الَّذِينَ

(١) (ص ١٩).

(٢) «الفتاوى» (٥ / ٣٥ وما بعدها) و«موقف ابن تيمية من الأشاعرة» (٣ / ١١٤٤ وما

بعدها) و«مختصر الصواعق» (١ / ٣٩ وما بعدها).

نَسُوهُ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلٌ رَبَّنَا بِالْحَقِّ فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلْ غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ قَدْ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ وَضَلَّ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَفْتَرُونَ ﴿٥٣﴾ [الأعراف: ٥٣]، أي: هل ينتظر الكفار إلا أن يقع حقيقة ما أخبروا به من العذاب في الآخرة، يوم تقع هذه الحقائق، وتصير عياناً فيقول الذين نسوه: ﴿قَدْ جَاءَتْ رُسُلٌ رَبَّنَا بِالْحَقِّ﴾.

ومن الثاني: دعاء النبي ﷺ لابن عباس بقوله: «اللهم فقهه في الدين وعلمه

التأويل»^(١).

وأما التأويل في اصطلاح المتأخرين: فقد اختلفت فيه عباراتهم، ولكن مدارها على المعنى التالي وهو: صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح لقربنة^(٢).

وهذا التعريف للتأويل ليس باطلاً بإطلاق^(٣)، فإذا دلَّ الدليل على هذا الصرف، فإنه يصبح من باب التفسير والبيان ومثال ذلك قوله -تعالى-: ﴿أَنَّى أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [النحل: ١]؛ أي: سيأتي أمر الله،

(١) رواه الإمام أحمد في «مسنده» (١/ ٢٦٦) و (٤١٣ و ٣٢٨ و ٣٣٥)، والحاكم في

«المستدرک» (٣/ ٥٣٤) وصححه ووافقه الذهبي، وهو في «السلسلة الصحيحة» (٦/ ١٧٣)

برقم (٢٥٨٩).

(٢) «مختصر الصواعق» (١/ ٤٠ وما بعدها).

(٣) ليس باطلاً بالمعنى الآتي ذكره، ودون ذلك من المعاني فهو قاعدة من قواعد أهل

الكلام التي ينفون بها عن الله الصفات.

وعُبر عنه بصيغة الماضي، تحقيقاً لوقوعه وقربه، فيكون معنى التأويل هنا ومرده إلى معنى (التفسير) وأما التأويل المذموم الذي أنكره أئمة السلف، فهو التأويل الفاسد البعيد الذي استخدمه المتكلمون، وجعلوه سيفاً مصلتاً على رقاب الأدلة، والذي لا تدل عليه القرائن الصحيحة المعتمدة، بل هي شبهة وخيالات ظنوها قرائن صحيحة يحرفون بها الكلم عن مواضعه.

«ومن المعلوم أنّ سلفَ هذه الأئمة من الصحابة وتابعيهم بإحسان يُثبتون لله ما أثبتته لنفسه، وأثبتته له رسوله ﷺ من الأسماء والصفات، على وجه يليقُ بكماله وجلاله، فلا يُشبهون ولا يُعطلون ولا يُكيفون، بخلاف طريقة الخلف، التي هي التأويل لصفات الله - عزَّ وجلَّ - وصرفها إلى معانٍ باطلة، وبخلاف طريقة المُفَوِّضَة، التي زعم المؤلِّة أنها طريقة السلف، والتي يقولون فيها عن صفات الله - عزَّ وجلَّ -: الله أعلمُ بمراده بها، وقد أوضح عقيدة السلف في الصفات الإمامُ مالكٌ - رَحِمَهُ اللهُ - في كلامه المشهور لَمَّا سئل عن كيفية الاستواء، فقال: «الاستواءُ معلومٌ، والكيفُ مجهولٌ، والإيمانُ به واجبٌ، والسؤالُ عنه بدعة».

فهم لا يُفَوِّضون في المعنى، وإنما يُفَوِّضون في الكيفية، ومَن زعم أن طريقة السلف من الصحابة ومن تبعهم تفويضٌ في معاني الصفات، فقد وقع في محاذير ثلاثة هي: جهله بمذهب السلف، وتجهيله لهم، والكذب عليهم.

أمَّا جهله بمذهب السلف؛ فلكونه لا يعلم ما هم عليه، وهو الذي بينه

الإمام مالك في كلامه المتقدم.

وأما تجهيله لهم، فذلك بنسبتهم إلى الجهل، وأنهم لا يفهمون معاني ما خوطبوا به، إذ طريقتهم على زعمه في الصفات أنهم يقولون: الله أعلم بمراده بها.

وأما الكذب عليهم، فإنما هو بنسبة هذا المذهب الباطل إليهم، وهم برآء منه^(١).

وبالجملة فإن منهج السلف قائم على إثبات أسماء الرب وصفاته وعلى ما يليق بجلاله وعظمته من غير اعتقاد للتمثيل والتكييف، ومن غير اعتقاد للتعطيل والتحريف والتأويل^(٢)، وكلامهم في هذا مشهور معلوم، ومنه:

(١) «شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني» (ص ٢٧) للشيخ عبد المحسن العباد - حفظه الله -.

(٢) وعلى هذا درج السلف وأئمة الخلف - رضي الله عنهم - كلهم متفقون على الإقرار والإمرار والإثبات لما ورد من الصفات في كتاب الله وسنة رسوله، ومن غير تعرض لتأويله. قال الحافظ أبو عمر ابن عبد البر في «التمهيد» (ص ١٤٥ / ٧): «أهل السنة مُجِيعُونَ عَلَى الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنة والإيمان بها، وحملها على الحقيقة لا على المجاز، إلا أنهم لا يَكَيِّفُونَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ، وَلَا يَحُدُّونَ فِيهِ صِفَةَ مَحْصُورَةٍ، وَأَمَّا أَهْلُ الْبِدْعِ وَالْجَهْمِيَّةِ وَالْمُعْتَزِلَةِ كُلِّهَا وَالْخَوَارِجِ، فَكُلُّهُمْ يَنْكُرُهَا، وَلَا يَحْمِلُ شَيْئًا مِنْهَا عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَيَزْعَمُونَ أَنَّ مِنْ أَقْرَبِهَا مَشَبَّهُ، وَهُمْ عِنْدَ مَنْ أَثْبَتَهَا نَافُونَ لِلْمَعْبُودِ، وَالْحَقُّ فِيمَا قَالَهُ الْقَائِلُونَ بِمَا نَطَقَ بِهِ كِتَابُ اللَّهِ وَسُنَّةُ رَسُولِهِ، وَهُمْ أُمَّةُ الْجَمَاعَةِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ».

١- يقول ابن مسعود رضي الله عنه: «ما بين السماء الدنيا والتي تليها مسيرة خمس مئة عام وبين كل سمائين مسيرة خمس مئة عام، وبين السماء السابعة وبين الكرسي خمس مئة عام، وبين الكرسي إلى الماء خمس مئة عام، والعرش على الماء، والله -تعالى- فوق العرش، وهو يعلم ما أنتم عليه»^(١).

٢- تقول زينب بنت جحش رضي الله عنها: «زوجكن أهاليكن؛ وزوجني الله من فوق سبع سماوات»^(٢).

٣- وتقول عائشة رضي الله عنها: «وأيُّ الله إني لأخشى لو كنت أحبُّ قتله لقتلُ -تعني: عثمان-، ولكن علم الله من فوق عرشه أي لم أحب قتله»^(٣).

٤- ويقول عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: «خلق الله أربعة أشياء بيده: العرش،

(١) رواه الدارمي في «الرد على الجهمية» (ص ٤٦) برقم (٨١) وقال محققه -الشيخ بدر البدر-: إسناده حسن ورواه ابن خزيمة في «التوحيد» (١/٢٤٢) برقم (٢١٤٩)، واللالكائي (٣/٣٩٦) برقم (٦٥٩)، وابن عبد البر في «التمهيد» (٧/١٣٩)، والذهبي في «العلو» (١/٤١٧) برقم (٦٧ و ١٥٩)، وأورده الهيثمي في «المجمع» (١/٨٦) وقال: رواه الطبراني في «الكبير» ورجاله رجال الصحيح.

(٢) رواه البخاري (١٣/٤٩٤ فتح)، رقم (٧٤٢٠)، وغيره من حديث أنس.

(٣) رواه الدارمي في «الرد على الجهمية» (ص ٤٧) برقم (٨٣) وقال محققه: إسناده

والقلم، وعدن، وآدم، ثم قال لسائر الخلق كن فكان»^(١).

وأقوالهم رضي الله عنهم في الإثبات مشهورة معلومة، فضلاً عن أقوال التابعين وتابعيهم، والمقصود هو ذكر شيء يسير جداً من مقالاتهم في هذا الباب، كي يعلم الجاهل ويرغم المجادل، لعله يقنع أن الصحابة - فضلاً عن من جاء بعدهم - كانوا ناطقين بالحق في هذا الباب.

وأما ما نقل عن السلف مما فهم منه النفاة التفويض فدونك بيانه.

١- صحَّ عن الإمام مالك - رضي الله عنه - وغيره^(٢) أنه قال: «الاستواء معلوم

(١) رواه الدارمي في «الرد على المريسي» (١/ ٢٦٣) واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٣/ ٤٢٩) برقم (٧٢٩ و ٧٣٠) وأورده الذهبي في «العلو» (١/ ٦٣٨) برقم (١٦٩) وقال: إسناده جيد.

وقال الألباني - رضي الله عنه - في «مختصر العلو» (ص ١٠٥): سنده صحيح على شروط مسلم.
(٢) كربيعة - شيخ مالك - رحمهما الله - حيث أخرجه اللالكائي (٣/ ٣٩٨) رقم (٦٦٥)، والذهبي في «العلو» (٢/ ٩١١) برقم (٣٢٢)، وغيرهم - رحم الله الجميع -.
يقول شيخ الإسلام في «الفتاوى» (٥/ ٣٦٥): ومثل هذا الجواب ثابت عن ربيعة شيخ مالك، وقال في (٥/ ٤٠) بإسناد: كلهم أئمة ثقات. اهـ.

وقد روي هذا المعنى عن أم سلمة رضي الله عنها ولكن ليس إسناده مما يُعتمد عليه؛ رواه اللالكائي (٣/ ٣٩٧) برقم (٦٦٣)، والصابوني في «عقيدة السلف» (ص ٤٥)، والذهبي في «العلو» (١/ ٦٣١) رقم (١٦٥)، وقال: فأما عن أم سلمة فلا يصحّ.

والكيف مجهول والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة^(١).

وصحَّ -أيضاً- بلفظ: «الاستواء غير مجهول والكيف غير معقول والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، وما أراك إلا مبتدعاً، فأمر به أن يُخرج»^(٢).

قال المُفَوِّضة: هذا القول من الإمام مالك -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ- دليل على أنه يعتقد بمقالتنا، حيث إن قوله: (الاستواء غير مجهول)؛ أي: معناه في اللغة غير مجهول، وأما معناه وكيفيته^(٣) في حق الله فمجهولةٌ غير معقولة.

والجواب: إن هذا الادعاء تحريف للكلم عن مواضعه فإن المنفي في كلام الإمام مالك هو العلم بكيفية صفة الرب وهو الاستواء -فكان المناسب واللائق أن يُحمل المعنى الذي أثبتته- أو المعنى الذي نفى الجهل به أيضاً على صفة الرب لا على أصل المعنى اللغوي فمراد من قال: «الكيف غير

(١) رواه الدارمي في «الرد على الجهمية» (ص ٥٥-٥٦)، واللالكائي (٣/٣٩٨) برقم (٦٦٤)، والصابوني في «عقيدة السلف» (ص ٤٥)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (ص ٤٠٨) من طريقين، وقد جَوَّدَ الحافظ في «الفتح» (٤٩٨/١٣) الطريق المروية عن ابن وهب، ورواه ابن عبد البر في «التمهيد» (٧/١٥١)، وذكره البغوي في «شرح السنّة» (١/١٧٧) بلا إسناد.

وانظر تفصيل ذلك في «سلسلة الآثار الصحيحة» (٢/٤٥) للداني آل زهوي.

(٢) انظر الصفحة السابقة.

(٣) نفي العلم بالكيفية حق لا مرية فيه، أما نفي العلم بالمعنى فباطل لا شك فيه.

معقول» نفي علم الكيفية، وليس مراده نفي حقيقة الصفة.

فنحن لا نعلم كيفية استوائه كما أننا لا نعلم كيفية ذاته، ولكن مما لا نزاع فيه بين علماء السلف أننا نعلم معنى الاستواء، وهذا معنى قول السلف: «والاستواء غير مجهول» فالسلف ينفون علم الكيفية، ولا ينفون حقيقة الصفة.

ويُقوي ما سبق ما صحَّ عن الإمام مالك - رَحِمَهُ اللهُ - من طريق عبد الله ابن وهب قال: «كنا عند مالك، فقال رجل: يا أبا عبد الله ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ كيف استواؤه؟ فأطرق مالك، وأخذته الرخصاء ثم رفع رأسه، فقال: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ كما وصف نفسه، ولا يقال له: كيف، و«كيف» عنه مرفوع، وأنت رجل سوء صاحب بدعة، أخرجوه»^(١).

فقوله - رَحِمَهُ اللهُ -: «كما وصف نفسه ولا يُقال كيف» دليل على وجوب الإيمان بالفاظ دلت على معانٍ، وليس ألفاظاً وحروفاً فحسب.

يقول شيخ الاسلام - رَحِمَهُ اللهُ - كما في «الفتاوى» (٥ / ٤١ - ٤٢):

«فقول ربعة ومالك: «الاستواء غير مجهول والكيف غير معقول

(١) «الأسماء والصفات» للبيهقي (٢ / ١٥٠) والذهبي في «العلو» (٢ / ٩٥٢) وذكره

الحافظ في «الفتح» (١٣ / ٤٩٨) وجوّد إسناده.

والإيمان به واجب»: موافق لقول الباين: «أمرؤها كما جاءت بلا كيف»؛
فإنما نفوا علم الكيفية ولم ينفوا حقيقة الصفة.

ولو كان القوم قد آمنوا باللفظ المجرد من غير فهم لمعناه
-على ما يليق بالله- لما قالوا: الاستواء غير مجهول والكيف غير معقول ولما
قالوا: «أمرؤها كما جاءت بلا كيف»؛ فإن الاستواء حينئذ لا يكون معلوماً بل
مجهولاً بمنزلة حروف المعجم.

وأيضاً: فإنه لا يحتاج إلى نفي علم الكيفية إذا لم يفهم عن اللفظ معنى؛
وإنما يحتاج إلى نفي علم الكيفية إذا أثبتت الصفات.

وأيضاً: فإن من ينفي الصفات الخبرية -أو الصفات مطلقاً- لا يحتاج إلى
أن يقول: (بلا كيف)، فمن قال: (إن الله ليس على العرش) لا يحتاج أن يقول
بلا كيف فلو كان مذهب السلف نفي الصفات في نفس الأمر لما قالوا: (بلا
كيف).

وأيضاً: فقولهم: (أمرؤها كما جاءت)؛ يقتضي إبقاء دلالتها على ما هي
عليه فإنها جاءت ألفاظاً دالة على معانٍ؛ فلو كانت دلالتها متفتية؛ لكان
الواجب أن يُقال: أمرؤها لفظها مع اعتقاد أن المفهوم منها غير مُراد؛ أو أمرؤها
لفظها مع اعتقاد أن الله لا يُوصف بما دلت عليه حقيقةً، وحينئذ فلا تكون قد
أمرت كما جاءت ولا يُقال حينئذ: (بلا كيف)؛ إذ نفي الكيف عما ليس بثابت

لغوٌ من القول». اهـ.

٢- قال النفاة: قد ذكر الذهبي في «السير» (١٦٢ / ٨) عن أبي عبيد القاسم ابن سلام - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - قوله عن أحاديث الصفات: ما أدركنا أحداً يُفسر هذه الأحاديث، ونحن لا نفسرها.

وأسند اللالكائي (٤٣٢ / ٣) إلى محمد بن الحسن - صاحب أبي حنيفة - قوله: اتفق الفقهاء كلهم من المشرق والمغرب على الإيمان بالقرآن والأحاديث التي جاءت بها الثقات عن رسول الله ﷺ في صفة الرب من غير تفسير^(١). اهـ.

والجواب: إن الاحتجاج بما سبق على أن مذهب السلف هو التفويض -، دليلٌ على أن المُدَّعي لا يَعْرِفُ مذهب السَّلَفِ في الاعتقاد، فإن ما احتجَّ به المخالف ليس حجة بحال.

فمقصود السلف بقولهم «من غير تفسير» أو: (من غير تكييف) لهذه الصفات.

معناه: من غير تكييف، أو من غير تفسير باطل للصفات، كتفسير الجهمية الذين نفوا الصفات وعَيَّنوا لها معاني باطلة كقولهم: (الاستواء هو الاستيلاء).

(١) وانظر «العلو» للذهبي (١٠٠٥ / ٢) و (١٠٠٩ / ٢).

ودليل هذا المعنى ما رواه الذهبي في «العلو» (٢/١٠٩٩)^(١) عن العباس الدوري؛ قال: سمعت أبا عبيد القاسم وذكر الباب الذي يُروى فيه حديث الرؤية، والكرسي وموضع القدمين، وضحك ربنا وحديث «أين كان ربنا» فقال: هذه أحاديث صحاح حملها أصحاب الحديث والفقهاء بعضهم عن بعض وهي عندنا حق لا نشك فيها، ولكن إذا قيل لنا: (كيف وضع قدمه، وكيف ضحك)، قلنا: (لا نفس هذا، ولا سمعنا أحدًا يفسره).

فظهر جلياً أن قول أبي عبيد القاسم (من غير تفسير) أي: (من غير تكييف)، لا كما ادعى النفاة.

ومن نفس الباب ما قاله محمد بن الحسن -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ-.

حيث قال: «من غير تشبيه ولا تفسير»، فمن فسّرَ منها شيئاً، وقال بقول جهم فقد خرج مما كان عليه النبي ﷺ وفارق الجماعة^(٢). اهـ.

قلت: والمعنى ظاهر -ولله الحمد-.

(١) ورواه الآجري في «الشرعية» (٢/٩٨٨) برقم (٥٨) بلفظ مقارب واللالكائي (٣/٥٢٦) برقم (٩٢٨) والبيهقي (٢/١٩٨) برقم (٧٦٠)، وذكره ابن عبد البر في «التمهيد» (٧/١٤٩)، والذهبي في «السير» (١٠/٥٠٥)، وصححه شيخ الإسلام في «الفتاوى» (٥/٥١) بقوله: إسناده صحيح.

(٢) وانظر «الفتح» (١٣/٤٩٨).

يقول شيخ الإسلام كما في «الفتاوى» (٥ / ٥٠).. وقوله: «(من غير تفسير) أراد به تفسير الجهمية المعطلة الذين ابتدعوا تفسير الصفات بخلاف ما كان عليه الصحابة والتابعون من الإثبات»^(١). اهـ.

وهذا التقرير من شيخ الإسلام - رَحِمَهُ اللهُ - موافق لما سقناه مما صح عن أولئك الأئمة - رحمهم الله - من صريح القول بإثبات الصفات.

ومن الأخطاء المنهجية تقريرُ مناهج العلماء، ونسبة الأقوال والمذاهب إليهم، من غير تتبع صحيح، أو استقراء معتبر لأصول أولئك الأئمة، ويمكن القول بأن أساس الخطأ عند النفاة ناشئ عن أمور ثلاثة:

١- سوء المقصد والفهم.

٢- اجتزاء الكلام وإخراجه عن سياقه.

٣- ضعف التتبع والاستقراء.

(١) ومن نفس الباب ما روي عن جماعة من السلف كمكحول والزهري ومالك والليث والأوزاعي - رحم الله الجميع - حيث قالوا: (أمرؤها كما جاءت بلا كيف)، فقولهم: «أمرؤها كما جاءت» فيه إبقاء لدلالاتها على ما جاءت به من المعاني، فلو كانوا لا يعتقدون لها معنى لقالوا: «أمرؤها لفظها، ولا تتعرضوا لمعناها»، وقولهم: «بلا كيف»؛ فيه إثبات حقيقة المعنى، إذ إن من لا يؤمن بمعاني الصفات لا يحتاج أن يقول: (بلا كيف) وإلا صار الكلام عبثاً لا فائدة منه ولا فيه.

وانظر «فتح رب البرية بتلخيص الحموية» (ص ٢٩) و«الفتاوى» (٥ / ٤١) و«موقف ابن

تيمية من الأشاعرة» (٣ / ١١٧٨).

لذا؛ فإنَّ من المسائل المُهمَّة في هذا الباب هو معرفة المسلك الصحيح الذي سار عليه المُحقِّقون من العلماء في التعامل مع المشكلات من المرويَّات والمنقولات.

ونبيِّن ما قلناه بمثالين:

١- يقول ابن قدامة -رَحِمَهُ اللهُ- في كتابه «لمعة الاعتقاد» (ص ١٣):

«وما أشكل من ذلك -أي: من نصوص الصفات- وجب إثباته لفظًا وترك التعرض لمعناه». اهـ.

وقال (ص ٣٥) -ناقلًا عن الإمام أحمد-: وما أشبه هذه الأحاديث: «نؤمن بها ونصدق بها لا كيف ولا معنى». اهـ.

فهذه النصوص هي من المشكلات والمجملات، والتي يجب التعامل معها بمنهجية علمية صحيحة، وذلك بردها إلى صريح الأقوال والتفريعات، وبذلك تستبين المقاصد والعقائد من تلك الإطلاقات^(١).

فمن نظر في كتاب «لمعة الاعتقاد» وتأمَّل في مسائله ومباحثه علم يقينًا أن ابن قدامة -رَحِمَهُ اللهُ- من مثبتة الصفات، وعلى الجادة في هذا الباب، حيث أثبت لله سائر صفات الذات، كالوجه واليدين والنفس، وأثبت سائر صفات

(١) وهذا فيما إذا كان العالم من أهل السُنَّة أو كانت أصوله سليمة، ولكن زلت قدمه في

باب أو في مسألة أو حتى في مسائل، شريطة أن لا تكثر بحيث تكون دالة على فساد في الأصل.

الفعل كالمجيء والرضا والمحبة والنزول والضحك والاستواء وغيرها.

فابن قدامة - رَحِمَهُ اللهُ - من أبعد الناس عن التأويل فليس من العلم والإنصاف أن يُؤخذ بالمجمل أو بالمشكل من قوله - في موضع أو موضعين - ثم يُجعل هذا الموضع حكماً قاضياً على صريح قوله ومفصله، فما ورد عن ابن قدامة مما أوردناه هو من قبيل المجمل المتشابه الذي فسّر صريحاً بيناً في مصنفاته الأخرى وعلى رأسها «ذم التأويل» الذي رد فيه على أهل التأويل والتفويض، وأثبت فيه مذهب أهل السنة من الإيمان بما جاء في الكتاب والسنة من إثبات أسماء الله وصفاته لفظاً ومعنى، فكل ما ورد عنه - رَحِمَهُ اللهُ - مما قد يحتمل معنى باطلاً فإنه يجب رده إلى المحكم من كلامه في سائر تصانيفه.

فإن قيل: ما الجواب عما قاله الإمام أحمد في حديث النزول وشبهه: «نؤمن بها ونصدق، لا كيف ولا معنى».

فالجواب^(١): أن المعنى الذي نفاه الإمام أحمد في كلامه هو المعنى الذي ابتكره المعطلة من الجهمية وغيرهم، وحرفوا به نصوص الكتاب والسنة عن ظاهرها إلى معانٍ تخالفه.

(١) من كلام الشيخ محمد بن صالح العثيمين - رَحِمَهُ اللهُ -.

ويدل على ما ذكرنا أنه نفى المعنى، ونفى الكيفية؛ ليتضمن كلامه الرد على كلتا الطائفتين المبتدعتين: طائفة المعطلة وطائفة المشبهة.

ويدل عليه -أيضاً- ما قاله المؤلف^(١) في قول محمد بن الحسن: «اتفق الفقهاء كلهم من المشرق إلى المغرب على الإيمان بالقرآن والأحاديث التي جاء بها الثقات عن رسول الله ﷺ في صفة الرب -عز وجل- من غير تفسير، ولا وصف، ولا تشبيه»^(٢). اهـ.

قال المؤلف^(٣): «أراد به تفسير الجهمية المعطلة»، الذين ابتدعوا تفسير الصفات، بخلاف ما كان عليه الصحابة والتابعون من الإثبات».

٢- يقول الحافظ بن عبد البر في «التمهيد» (١٨ / ٣٤٥)

وأما قوله: يضحك الله، فمعناه: «يرحم عبده عند ذلك ويتلقاه بالروح والراحة والرحمة والرأفة...» اهـ.

والجواب عن هذا من وجهين:

(١) أي: شيخ الإسلام ابن تيمية، «الفتاوى» (٥٠ / ٥).

(٢) من كلام الشيخ محمد بن صالح العثيمين -رَحِمَهُ اللهُ- في «فتح رب البرية بتلخيص الحموية» (ص ٣٠)، وبنحو ما قاله الإمام أحمد قال الحافظ الذهبي -رحمهما الله- كما في «السير» (٨ / ١٠٥) وجوابنا أعلاه هو جوابنا هناك، والله الهادي.

(٣) أي: شيخ الإسلام ابن تيمية، «الفتاوى» (٥٠ / ٥).

أولاً: إن الذي يتتبع كتب الحافظ ابن عبد البر وتصانيفه، وينظر فيما أورده من مباحث ومسائل عقدية، يعلم -بالقطع واليقين- أنه سلفي في منهج تلقيه واستدلاله، ودونك البيان من خلال تأصيلاته وتقريراته.

يقول -رَحِمَهُ اللهُ- في «التمهيد» (٧ / ١٤٥):

«أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنة والإيمان بها وحملها على الحقيقة لا على المجاز إلا أنهم لا يكتفون شيئاً من ذلك ولا يحدون في صفة محصورة وأما أهل البدع والجهمية والمعتزلة كلها والخوارج فكلهم ينكرها ولا يحمل شيئاً منها على الحقيقة ويزعمون أن من أقر بها مشبه وهم عند من أثبتها نافون للمعبود والحق فيما قاله القائلون بما نطق به كتاب الله وسنة رسوله وهم أئمة الجماعة والحمد لله». اهـ.

ويقول (٧ / ١٤٣):

«وأما قوله ﷺ في هذا الحديث: «ينزل -تبارك وتعالى- إلى سماء الدنيا» فقد أكثر الناس التنازع فيه والذي عليه جمهور أئمة أهل السنة أنهم يقولون: ينزل كما قال رسول الله ﷺ ويصدقون بهذا الحديث ولا يكتفون». اهـ.

ويقول -رَحِمَهُ اللهُ- في «الاستذكار» (٢٣ / ١٦٧):

وأما قوله في هذا الحديث للجارية: «أين الله؟» فعلى ذلك جماعة أهل

السنة وهم أهل الحديث ورواته المتفقهون فيه وسائر نقلته كلهم يقول ما قال الله -تعالى- في كتابه: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه:٥]، وأن الله -عزَّ وجلَّ- في السماء، وعلمه في كل مكان، وهو ظاهر القرآن في قوله -عزَّ وجلَّ-: ﴿ءَأَمِنُم مَّن فِي السَّمَاءِ أَن يَخِفَّ بِكُمْ الْأَرْضُ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ﴾ [المُلْك:١٦]، وبقوله -عزَّ وجلَّ-: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعِزَّةَ فَلِلَّهِ الْعِزَّةُ جَمِيعًا إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ وَالَّذِينَ يَمْكُرُونَ السَّيِّئَاتِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَمَكْرُ أُولَئِكَ هُوَ يُورُثُ﴾ [فاطر:١٠] وقوله: ﴿تَفْرُجُ الْمَلَكُوتِ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [المعارج:٤]، ومثل هذا كثير... ومخالفونا ينسبونا في ذلك إلى التشبيه والله المستعان ومن قال بما نطق به القرآن فلا عيب عليه عند ذوي الألباب». اهـ.

ثانياً: جرت عادة السلف والأئمة من أهل السنة حين تقرير الحق، أو حين التصنيف والتأليف أن يذكروا تفسير اللفظ بلازمه، أو بأثره، أو ببعض مدلولاته.

يقول ابن القيم -رَحِمَهُ اللهُ- في «مختصر الصواعق» (٢ / ١٩٩):

«عادة السلف أن يذكر أحدهم في تفسير اللفظة بعض معانيها أو لازم من لوازمها، أو الغاية المقصودة فيها أو مثلاً يبينه السامع على نظيره، وهذا كثير في كلامهم لمن تأمله». اهـ.

ويقول شيخ الإسلام - رَحِمَهُ اللهُ - كما في «الفتاوى» (٦ / ٣٩٠-٣٩١):

«فإن من عادة السلف في تفسيرهم أن يذكروا بعض «صفات المفسر» من الأسماء أو بعض أنواعه؛ ولا ينافي ذلك ثبوت بقية الصفات للمسمى، بل قد يكونان متلازمين، ولا دخول لبقية الأنواع فيه.

وهذا قد قررناه غير مرة في القواعد المتقدمة، ومن تدبره عَلمَ أن أكثر أقوال السلف في التفسير متفقة غير مختلفة.

مثال ذلك قول بعضهم في «الصرط المستقيم» أنه الإسلام.

وقول آخر: أَنَّهُ الْقُرْآنُ.

وقول آخر: إنه السنة والجماعة.

وقول آخر: إنه طريق العبودية.

فهذه كلها صفات له متلازمة لا متباينة؛ وتسميته بهذه الأسماء بمنزلة تسمية القرآن والرسول بأسمائه، بل بمنزلة أسماء الله الحسنى.

ومثال «الثاني» قوله - تعالى -: ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ

سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ ﴿ [فاطر: ٣٢]، فذكر منهم صنفاً من الأصناف والعبد يعم الجميع.

فالظالم لنفسه المخل ببعض الواجب والمقتصد القائم به، والسابق

المتقرب بالنوافل بعد الفرائض.

وكل من الناس يدخل في هذا بحسب طريقه في التفسير والترجمة بيان النوع والجنس؛ ليقرب الفهم على المخاطب، كما لو قال الأعجمي: ما الخبز؟ فقل له: هذا وأشير إلى الرغيف. فالغرض الجنس لا هذا الشخص.

فهكذا تفسير كثير من السلف وهو من جنس التعليم.

فقول من قال: ﴿نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [النور: ٣٥] هادي أهل السماوات والأرض كلام صحيح فإن من معاني كونه نور السماوات والأرض أن يكون هاديًا لهم؛ أما إنهم نفوا ما سوى ذلك فهذا غير معلوم» اهـ.

قلت: وتفسير الحافظ أبي عمر ابن عبد البر لصفة الضحك بالرحمة هو من هذا الباب سواء بسواء، فإن من آثار ضحك الرب لعبده ولو أزمه أن يرحمه، ويرضى عنه، وهذا مع ثبوت أصل صفة الضحك^(١).. والله الهادي إلى سواء السبيل.

□ فرع: ما يشترط -تنزلاً- لمن يقول بالتأويل أو المجاز في الصفات:

١- إقامة القرينة المعتبرة الصارفة عن الحقيقة إلى المجاز أو التأويل إذ مدعي

(١) وانظر ما كتبه عدنان عبد القادر في رسالته «براءة السلف مما نُسب إليهم من انحراف

في الاعتقاد» (ص ١٣ وما بعدها).

الحقيقة معه الأصل، والمخالف لهذا مطالبٌ بالبيّنة والدليل، وقد تقرر في الأصول أن البيّنة على المدّعي، فليُعلم.

٢- أن تجيز لغة العرب استعمال اللفظ للمعنى الذي ادّعي فيه المجاز أو التّأويل.

٣- أن يكون السياق محتملاً ومتسقاً مع المعنى الذي ادّعي فيه المجاز أو التّأويل.

٤- إقامة الدليل على إرادة المعنى المجازي أو المؤول، والتدليل على نفي ما عداه من الحقيقة والظاهر.



□ القاعدة السادسة

طريقة القرآن في تقرير الحق ومواجهة الخصوم

هي أحسن الطرق وأقومها وأبينها

لا يخفى على كل من آمن بالله رباً ومعبوداً وبمحمد ﷺ نبياً ورسولاً أن طريقة القرآن في بيان الحق ورد حجج الخصوم هي الطريقة الأحسن والأقوم، فقد جاءت الرسل ﷺ بغاية الحجة، وبأقوم الدلائل والبراهين وعليه، فإنه لن تكون حجة أبلغ على الله من حجج الأنبياء ﷺ التي بلغوها عن الله -تعالى- إلى خلقه ولا أهدى لهم إن قبلوها.

وأهل العلم والإيمان يعلمون ويُعلمون أن الطريقة القرآنية في إيراد الأدلة العقلية أكمل وأتم من طريقة أهل الكلام، والتي لا تسلم من أغلاط واعتراضات.

وقد تضمن كتاب الله -جلّ وعلا- من الشرائع والأحكام، والحجج والدلائل، والبيّنات ما يبهر العقول ويحيرها، بل ويعقل شاردها، فإنه -جلّ وعلا- قد بيّن في كتابه في كثير من مواطن النقص والرد على المعاني التي يستخرجها المتكلمون بمعاونة وجهدٍ بألفاظ سهلة قليلة تحتوي على معانٍ كثيرة فجمع فيه من بيان علم الشرائع والحجج، والتنبيه على طرق الحجج العقلية، والرد على الخصوم ببراهين قوية، وأدلة بيّنة، سهلة الألفاظ، ظاهرة

المقاصد، رام المتحذلقون أن ينصبوا أدلة مثلها فما استطاعوا، بل اعترفوا بعجزهم وضعفهم^(١).

ومن هذه الآيات العظيمات، والدلائل البيّنات، والحجج الواضحات قوله - تعالى -: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَدْرٍ عَلَىٰ أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ بَلَىٰ وَهُوَ الْخَلَّاقُ الْعَلِيمُ﴾ [يس: ٨١]، وقوله - سبحانه -: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ، قَالَ مَنْ يُحْيِ الْعِظْمَ وَهِيَ رَمِيمٌ. قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ﴾ [يس: ٧٨-٧٩].

وقوله - سبحانه -: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٢]، وكقول إبراهيم - عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام - في محاجة قومه: ﴿قَالَ أَفَرَأَيْتُمْ مَا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ. أَنْتُمْ وَاٰبَاؤُكُمْ الْأَقْلَامُونَ. فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِي إِلَّا رَبَّ الْعَالَمِينَ. الَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِينِ. وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ. وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ. وَالَّذِي يُمِيتُنِي ثُمَّ يُحْيِينِ﴾ [الشعراء: ٧٥-٨١].

فاستدل إبراهيم على ربه في محاجة قومه لإثبات قدرته - سبحانه - وتدييره.

وكقول موسى في سؤال فرعون: ﴿قَالَ فَمَنْ رَبُّكُمَا يُمُوسَىٰ. قَالَ رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَىٰ كُلَّ

(١) وقد أقر كثير من المتكلمين بأنه لا يمكن أن يزداد على الحجج الواردة في القرآن حيث قال الفخر الرازي: «بل أقر الكل بأنه لا يمكن أن يزداد في تقرير الدلائل على ما ورد في القرآن» اهـ. «ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان» (ص ٢٠) لابن الوزير اليماني - رَحِمَهُ اللهُ -.

شَيْءٍ خَلَقَهُ ثُمَّ هَدَىٰ. قَالَ فَمَا بِالْقُرُونِ الْأُولَىٰ. قَالَ عَلِمَهَا عِنْدَ رَبِّي فِي كِتَابٍ لَا يَصِلُ رَبِّي وَلَا يَنْسَى ﴿طه: ٤٩-٥٢﴾.

ولمّا قال فرعون: ﴿وَمَارَبُّ الْعَالَمِينَ﴾؟ قال موسى ﷺ: ﴿رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ كُنْتُمْ مُوقِنِينَ﴾ [الشعراء: ٢٤].

وقال موسى ﷺ في آية أخرى: ﴿قَالَ رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [الشعراء: ٢٨].

فلم يزد موسى ﷺ في الجواب عن مسألة فرعون غير ما أنبأه الله به في الكتاب.

وكذلك نبينا ﷺ لما سأله قومه: من يعيدنا؟ فأنزل الله - جلّ وعلا - عليه: ﴿أَوْ خَلَقْنَا مِمَّا يَكْبُرُ فِي صُدُورِكُمْ ۚ فَسَيَقُولُونَ مَن يُعِيدُنَا ۚ قُلِ الَّذِي فَطَرَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ ۚ فَسَيَغْضِبُونَ إِلَيْكَ رُءُوسَهُمْ وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هُوَ ۚ قُلْ عَسَىٰ أَنْ يَكُونَ قَرِيبًا﴾ [الإسراء: ٥١].

وقال - جلّ شأنه -: ﴿أَوَلَمْ يَرِ الْإِنْسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ ۚ وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ ۗ قَالَ مَن يُحْيِي الْعِظْمَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾ [يس: ٧٧-٧٨]، فقال - سبحانه - لنبيه: ﴿قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ ۚ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ ۚ الَّذِي جَعَلَ لَكُم مِّنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ نَارًا فَإِذَا أَنْتُمْ مِنْهُ تُوقَدُونَ﴾ [يس: ٧٩-٨٠]، فلم يكلف الله نبيه ﷺ من الحجة والجواب غير ما قاله في الكتاب.

وقد روى أحمد في «مسنده» (٥ / ١٣٣ - ١٣٤) والترمذي في «سننه» (٥ /

(٤٢١) برقم (٣٣٦٥) والحاكم في «مستدرکه» (٢/ ٥٤٠) - وغيرهم -،
 بأسانيد يعضد بعضها بعضاً^(١)، من حديث أبي بن كعب أن المشركين قالوا: يا
 محمد، انسب لنا ربك، فأنزل الله: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ . اللَّهُ الصَّمَدُ . لَمْ يَلِدْ
 وَلَمْ يُولَدْ . وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١-٤]^(٢).

والمُرَادُ مِنْ إيرادِ هذه القاعدة ظاهرٌ، فالاستدلال بالوحيين في تقرير
 المسائل فيه الغنية والكفاية والرّشاد والهداية، وأمّا المنطق وما إليه؛ فلا يهْدِي
 ضالًّا، ولا يُرشدُ حائرًا.

ورحمَ اللهُ شيخَ الإسلامِ ابنَ تيميَّةَ حينَ قال في وَصْفِ المنطقِ: «... وإنّما
 هو حقيقةٌ عُرْفِيَّةٌ فيمَن يتكلَّم في الدِّينِ بغيرِ طريقةِ المرسلين»^(٣).
 فمن اعتصم بالكتاب والسنة في تلقيه واستدلاله ومحااجته فقد كُفِيَ
 وهْدِي، وانتظم في سبيلٍ مَنْ سَلَكَ الطريقَ القويمَ السوي.

(١) قال الألباني -رحمته الله- في «صحيح سنن الترمذي» (٢٦٨٠): حسن لغيره دون قوله
 «والصمد الذي لم يولد»، وانظر «ظلال الجنة» (ص ٢٧٦) برقم (٦٦٣)، و«الضعيفة»
 (٣٥٠/١١) تحت الحديث رقم (٢٥٠٦)، وقال: وفيه أبو جعفر الرازي، وهو ضعيف، لكن
 لحديثه شواهد تقويه. اهـ.

(٢) جُلِّ ما أوردته في هذه القاعدة السادسة استفدته من كتاب ابن الوزير اليماني -رحمته الله-
 «ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان» (ص ١٧-١٩) مع اختصارٍ وتهذيبٍ وإضافاتٍ
 وزياداتٍ.

(٣) «مجموع الفتاوى» (١٢/٤٦١).

□ القائمة السابعة

العقل وحدوده في الغيبات

يُخطئ من يدعي ويقول: إن مذهب السلف أسلم، ومذهب الخلف أعلم وأحكم، بل مذهب السلف: هو الأسلم والأعلم والأحكم، حيث إن السلامة لا تتأتى إلا بالعلم والحكمة، وتلك المقولة الفاسدة إنما مؤداها نسبة الجهل لمذهب السلف، وأنه مذهب ساذج لا يقوم على التبصر في الأمور والمعاني والغوص في النصوص والدلائل بينما مذهب الخلف من المتكلمين - عند أصحاب تلك المقولة - هو المذهب المتين الذي غاص في النصوص وسبر غورها، وعرف حقائقها ومعانيها، وليت شعري كيف يكون المخالفون أعلم بالله من خير القرون!!

يقول الإمام الشوكاني - رحمه الله - في كتابه «التحفة في مذهب السلف» (ص ٤١): «... ولكن زعموا أن طريق الخلف أعلم، فكان غاية ما ظفروا به من هذه الأعلمية أن تمنى محققوهم وأذكيأؤهم في آخر أمرهم دين العجائز، وقالوا: هنيئاً للعامّة.

فتدبر هذه الأعلمية التي حاصلها أن يهنئ من ظفر بها للجهال ويتمنى أنه في عدادهم، وممن يدين بدينهم، ويمشي على طريقهم فإن هذا ينادي بأعلى صوت، ويدل بأوضح دلالة على أن هذه الأعلمية التي ادعوها، الجهل خيرٌ

منها بكثير، فيا لله العجب من علم يكون الجهل البسيط أعلى رتبةً منه وأفضل مقدارًا بالنسبة إليه، وهل سمع السامعون مثل هذه الغريبة، أو نقل الناقلون ما يماثلها أو يشابهها؟!..» اهـ

فأي علمٍ وأي حكمةٍ في مذهب قد أعلن حُذاقه رجوعهم عنه قبل موتهم، وتبرأهم مما كانوا عليه^(١)..

والمقصود هو بيان خطأ من ركن إلى فهمه وإدراكه، مُستتيرًا بعقله ومنطقه المُجرّد عن هداية الكتاب والسُّنة وذمّ المُعارض لهما بالفلسفات العقلية المزعومة.

ولذلك؛ فقد تقرّر أنّ وظيفة العقل في الشريعة هي الفهم والتدبر والتسليم لمراد الله ومراد رسوله ﷺ، قال الله -جلّ وعلا-: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ أَلَمْ يَأْتِ عَلَى قُلُوبٍ أَفْقَالًا﴾ [محمد: ٢٤]، وهذا يحثنا -لزومًا- على الحديث عن مجالات العقل ومساحاته.

إن جمهور الخلق يعلم ويقر أنّ العوالم قسمان أو نوعان:

١- عالم الشهادة: وهو هذا العالم الذي نعيش فيه، وندرك حقائقه بحواسنا، وقد حث الشرع الإنسان أن يتأمل بعقله ويجول بفكره في هذا العالم

(١) انظر «الفتاوى» (٤/٧٢-٧٤) و«الصفات الإلهية» (ص ١٥٧-١٧١) للشيخ محمد

المشاهد، حتى يرى عظيم قدرة الصانع - سبحانه -، مما يكون معيناً له على الترقى في مراتب الإيمان ومنازله، كما قال - جلّ وعلا -: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِّأُولِي الْأَلْبَابِ . الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَطْلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾ [آل عمران: ١٩٠-١٩١].

وكقوله - سبحانه -: ﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ . وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ . وَإِلَى الْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ . وَإِلَى الْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ﴾ [الغاشية: ١٧-٢٠].

وكقوله - جلّ في عالي سماه -: ﴿وَهُوَ الَّذِي مَدَّ الْأَرْضَ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنْهَارًا وَمِنْ كُلِّ الشَّجَرِ جَعَلَ فِيهَا زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ يُغْشَى اللَّيْلَ النَّهَارُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [الرعد: ٣].

إلى غير ذلك من الآيات، والتي تحث العقل على التفكير في هذا الكون والتأمل فيه، فهذا هو مجال العقل ومدركه الذي يملك أدوات التعامل معه وهي الحواس، فما سُقناه من آيات تحث العقل وتحفزه على التفكير والتدبر، للترقى في منازل الإيمان، تتسع دائرتها لتشمل الكون كله من أفلاك وحيوانات ونباتات وجمادات، إذ ليس في الكون ما هو غريب على العقل فهمه وإدراكه.

فموقف السلف من العقل مؤسس على إدراك كامل بطاقته ولكن في عالمه ومجاله، وهو عالم الشهادة، لأن مُتعلّقه وروافده هي الحواس، فمن

فقدها أو شيئاً منها فإنه لن يدرك شيئاً إلا على جهة التخيل.

٢- عالم الغيب: وهو ذلك العالم العلوي الذي غاب عنك إدراكه والعلم بحقائقه وكيفياته، وعدم التفريق في مطلب الشرع من العقل بين عالم الشهادة وعالم الغيب، هو المزلق الخطير الذي أوقع المتكلمين فيما وقعوا فيه من التناقض تارة، والاضطراب تارة، والشك والحيرة تارة أخرى، فهؤلاء قد أطلقوا للعقل العنان، فلم يعرفوا له حدوداً أو غايات ينتهي إليها أو يقف عندها.

بينما تجد أن منهج القرآن والسنة وما عليه أهل الإجماع يقرر ويحدد للعقل مجالاته وحدوده وهو عالم الشهادة وعالم المحسوسات دون عالم الغيب الذي انقطعت بينه وبين العقل الروافد والسبل إلا من خلال خبر المعصوم، فمنهج السلف قائم في هذا الباب على توظيف العقل فيما خلق له من التفكير والتدبر في عالم الشهادة، والذي هو مسرحه ومجاله.

وأما في عالم الغيب فهو متعلم يأخذ العلم ويتلقاه بالتسليم من مصادره من الكتاب والسنة، فالعقل يملك أدوات البحث والتعرف على عالم الشهادة، ولكنه في ذات الوقت يفقد جميع الأدوات التي يتعرف بها على عالم الغيب إلا من مصدر واحد كما ذكرنا وهو الوحي^(١).

(١) مع وجوب العلم بأن مجال العقل قد يمتد في موارد، فيصل إلى الغيبات، وذلك في =

ومن المهم جدًا التنبيه عليه في هذا المقام هو أن السلف لا يطعنون في جنس الأدلة العقلية، ولا فيما علم العقل صحته، وإنما يطعنون فيما يدعيه البعض عقليات ويردون من أجلها ما صح من النقليات^(١) فيعارضون خبر المعصوم بما قام في العقل من وهم وظنون، فضلًا عما تتضمنه تلك الأدلة العقلية المزعومة من تناقضات، وما تؤدي إليه من منازعات، فليس للعقل حدٌ يضبطه، فليت شعري بأي عقل يوزن الكتاب والسنة.

يقول ابن القيم - رَحِمَهُ اللهُ -^(٢): «إن المعقولات ليس لها ضابط ولا هي محصورة في نوع معين فإنه ما من أمة من الأمم إلا ولها عقليات يختصمون إليها ويختصمون بها، فللفرس عقليات، وللهند عقليات، وللمجوس عقليات، وللصابئة عقليات، وكل طائفة من هذه الطوائف ليسوا متفقين على العقليات، بل فيها من الاختلاف ما هو معروف عند المُعْتَبَرِينَ» اهـ.

= بعض أقيسة الغائب على الشاهد، فيقيس العقل ما يعلمه، ويراه على ما لا يعلم حقائقه ولا يراه؛ كمثّل ما في الجنة من الفواكه والحُور والنعيم، وما في النار من العذاب والنكال، وما في اليوم الآخر من العظام والأهوال، ونحوها مما يجوز للعقل أن يتأمّل فيه ويتدبّر في معانيه.

(١) استفدت كثيرًا في هذه القاعدة السابعة من كتاب «منهج السلف بين العقل والتقليد» للدكتور محمد الجليند - مع بعض الإضافات والتصرفات - وهو كتاب نافع في بابه.

وانظر ما كتبه د. محمود الرضواني في كتابه «أصول العقيدة» (١/٣٦ - وما بعدها) ففيه كلام لطيف.

(٢) «مختصر الصواعق» (١/٢٣٦).

□ القاعدة الثامنة

المنقول الصحيح لا يعارضه معقول صريح^(١)

مفاد هذه القاعدة: نفي التعارض بين العقل والنقل.

والمُرَادُ بالعقل الَّذِي لَا يُعَارِضُ النَّقْلَ الصَّحِيحَ هُوَ: الْعَقْلُ الصَّرِيحُ، وَهُوَ: مَا كَانَتْ مُقَدِّمَاتُهُ صَحِيحَةً، وَعَلَامَتُهُ: مُتَابَعُهُ مَا جَاءَتْ بِهِ الرَّسُلُ عَنِ اللَّهِ -تَعَالَى-.

وَمَا كَانَ هَذَا سَبِيلَهُ فَلَا يُمَكِّنُ فِيهِ التَّعَارُضُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّقْلِ الصَّحِيحِ؛ فَإِنَّ الْعَقْلَ الصَّرِيحَ لَا يُخَالِفُ النَّقْلَ الصَّحِيحَ قَطًّا^(٢).

وَأَمَّا النَّقْلُ الصَّحِيحُ؛ فَالْمُرَادُ بِهِ: هُوَ مَا كَانَ ثَابِتًا أَوْ مُتَنَفِّيًا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، لَا بِحَسَبِ إِدْرَاكِ شَخْصٍ مُعَيَّنٍ، وَمَا كَانَ ثَابِتًا أَوْ مُتَنَفِّيًا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ لَا يَجُوزُ أَنْ يُخْبَرَ عَنْهُ الصَّادِقُ بِنَقِيضِ ذَلِكَ^(٣).

وَبِالتَّالِي لَا يُمَكِّنُ التَّعَارُضُ بَيْنَهُمَا بَوَاجِهٍ مِنَ الْوُجُوهِ، وَإِنَّمَا يَحْصُلُ التَّعَارُضُ فِي غَيْرِ النَّقْلِ الصَّحِيحِ وَالْعَقْلِ الصَّرِيحِ.

(١) انظر: «تناقض أهل الأهواء في العقيدة» (١/١٥١) للدكتورة عفاف مختار.

(٢) مع وجوب العلم أن المعارضة قد تقع أيضًا بين قطعي وظني، وحينئذ يُقدَّم القطعي مطلقًا، سواء كان عقلاً أو نقلاً.

أو بين ظني وظني، وهنا يُقدَّم الأرجح منهما.

(٣) «دَرْءُ تَعَارُضِ الْعَقْلِ وَالنَّقْلِ» (٧/٤٠).

وَيُمْكِنُ الْقَوْلُ بِأَنَّ تَقْدِيمَ الْعَقْلِ عَلَى النَّقْلِ^(١) عِنْدَ التَّعَارُضِ بَاطِلٌ مِّنْ وَجْهِ:

١- إن أمور السمع التي يُقال إن العقل عارضها معلومةٌ بالاضطرار، ومن ذلك إثبات الصفات والمعاد، فإن هذه الأصول، مما عُلم بالضرورة أن الرسول ﷺ جاء بها، وما كان معلومًا بالاضطرار من دين الإسلام مع كثرة نصوصه ودلائله امتنع أن يُعارضه العقل فضلًا أن تكون دلالة العقل أقوم وأهدى منه سبيلًا.

٢- إن تقديم العقل على النقل مناقض أشد المناقضة لما هو معلوم من أن مهمة الرسل ﷺ هي البيان والهدى وإرشاد الخلق إلى ما فيه خيرهم وصلاحهم، بأقوم العبارات وأفصحها وأبينها وأحكمها، فتقديم العقل على النقل مناقض لبيان الرسل وهو من قول المكذبين الرادين على الله ورسله أخبارهم وأحكامهم، وبيان هذا الأصل:

أ- أن معارضة أقوال الرسول ﷺ بأقوال غيره هو من فعل الكفار، قال الله -جَلَّ وَعَلَا-: ﴿مَا يَجْدِلُ فِي آيَاتِ اللَّهِ إِلَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَا يَغْرُرُكَ تَقَلُّبُهُمْ فِي الْبَلَدِ﴾

(١) وتقديم العقل على النقل عند التعارض هو من أصول البلايا التي ابتلي بها أهل الكلام المذموم، وهو ما يُعرف «بالقانون الكُلِّي» الذي قرره الرّازي في كتابه: «أساس التقديس»، والذي ردّ عليه شيخ الإسلام فنقضه عليه شبهة شبهة في كتابه «نقض أساس التأسيس» والمطبوع باسم «بيان تلبيس الجهمية».

[غافر: ٤]: ﴿ وَمَا تُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ ۚ وَيُجَادِلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالْبَاطِلِ لِيُدْحِضُوا بِهِ الْحَقَّ وَاتَّخَذُوا آيَاتِي وَمَا أُنذِرُوا هُزُوًا ﴾ [الكهف: ٥٦].

ومعلوم أن كل من عارض القرآن، وأخبار الرسول ﷺ، وجادل في ذلك بعقله -مع وضوح النصوص وظهورها- أنه داخل في ذلك وإن زعم عدم تقديمه كلامه على كلام الله ورسوله، بل إذا قال ما يوجب المرية والشك فيما دل عليه كلام الله وكلام رسوله فقد دخل في ذلك، فكيف بمن يزعم أن ما يقوله بعقله ورأيه مقدم على نصوص الكتاب والسنة.

ب- قد ذم الله - سبحانه - أهل الكفر لصددهم عن سبيل الله ولأنهم يبعونها عوجًا، قل الله - جل وعلا -: ﴿ قُلْ يَتَاهَلِ الْكُفْبِ لِمَ تَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ مَن ءَامَنَ تَبَعُونَهَا عَوْجًا وَأَنْتُمْ شُهَدَاءُ ۗ وَمَا اللَّهُ بِغَفِيلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾ [آل عمران: ٩٩].

ومعلوم أن سبيل الله هو ما بعث به رسله مما أخبر به وأمر به، فمن صددهم عن ذلك، وأخبر أن العقل يخالف ذلك ويناقضه، وأنه يجب تقديم العقل على ما أخبرت به الرسل فقد دخل في حزب الصادين عن سبيل الله، وانتظم في سلك من يبعونها عوجًا.

ج- إن الله - تعالى - أرسل رسوله بالهدى والبيانات ليخرج الناس من الظلمات إلى النور ودلائل هذا في القرآن كثيرة لا تحصى، وقول هؤلاء مناقض لهذه الحقيقة مناقضة تامة، لأنهم يزعمون أن ما جاء به الرسول ﷺ

من إثبات الصفات معارضةً بالعقول فيجب تأويله، ونتيجة قولهم أن النصوص ليس فيها الهدى والنور والبيان الشافي.

د- أننا نعلم بالاضطرار من دين الإسلام أن الرجل لو قال للرسول: «هذا القرآن الذي بلغته إلينا قد تضمن أشياء كثيرة تناقض ما علمناه بعقولنا، ونحن إنما علمنا صدقك بعقولنا فلو قبلنا جميع ما تقوله لكان هذا قدحاً في عقولنا التي علمنا بها صدقك أو قدحاً في معقولتنا». لم يكن مثل هذا الرجل مؤمناً بما جاء به الرسول ﷺ ولم يرض النبي ﷺ منه هذا، ولا شك أن هذا القانون الفاسد هو من جنس مقالة هذا الرجل، فحكمهما واحد.

هـ- إن معارضة الأنبياء بمثل هذه المقدمات العقلية الفاسدة هو من فعل الشياطين المعادين للأنبياء. قال -تعالى-: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيْطَانِ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ وَالْجِنُّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرَفَ الْقَوْلِ غُرُورًا وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ فَذَرَّهُمْ وَمَا يُفْتَرُونَ﴾ [الأنعام: ١١٢] وهذا منطبق على هؤلاء الذين ابتدعوا كلاماً محدثاً صدوا به عن كتاب الله وسنة رسوله ﷺ.

و- قد ذكر الله في كتابه أنه ضمن الفلاح لمن اتبعه. قال -تعالى-: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢]، وقال -تعالى-: ﴿قَالَ أَهِيطَا مِنْهَا جَمِيعًا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ فِيمَا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى قَالَ رَبِّ لِمَ

حَشْرَتِيَّ أَعْمَى وَقَدَكُنْتُ بَصِيرًا قَالَ كَذَلِكَ أَنْتَ كَمَا أَتَيْنَا فَنَسِينَهَا وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ نُنْسِي ﴿طه: ١٢٣﴾ - [١٢٦].

والآيات في ذلك كثيرة جدًا دالة على ما جاء به القرآن وبيان الرسول ﷺ فيه الهداية التامة وأن من اتبعه وصدقته فقد اهتدى إلى الصراط المستقيم ومن أعرض عنه فقد ضل وغوى، فكيف بمن قال بنقيض ما جاء به؟! ومعلوم أن للضلال تشابهًا في شيئين:

- الإعراض عما جاء به النبي ﷺ.

- معارضته بما يناقضه من المعقولات والتأويلات، وأهل الكلام لهم نصيب وافر من هذين^(١).

ولقائل أن يقول: إن الذي دلنا على صحة الشرع هو العقل، فلو قدمنا العقل؛ لعاد الإبطال على العقل والشرع معًا، فالعقل دليل والشرع مدلول، فإبطال الدليل؛ إبطال للمدلول.

والجواب: إن كان العقل قد دل على صحة الشرع - وهذا حق -؛ إلا أن تقديم العقل على النقل عند التعارض المزعوم ليس بحق، فلا يمكن بحال أن يتعارض قطعياً عقلياً ونقلياً، والتعارض الذهني - إن وقع - إنما يكون بين

(١) ذكر هذه الوجوه وغيرها شيخ الإسلام في «درء التعارض»، وقد نقلتها مع شيء من التهذيب والاختصار مما كتبه صاحب كتاب «موقف ابن تيمية من الأشاعرة» (٢/ ٨٣٧ - ٨٤٢). وانظرها في «مختصر الصواعق» (١/ ١٥٥ وما بعدها).

قطعيّ وطنّي، وهنا يُقدّم القطعيّ مطلقاً، سواء أكان عقلاً أو نقلاً.

لذا؛ فإنّ أهل السنّة يعكسون القضية على مخالفيهم -على سبيل المعارضة-، ويقولون: إذا تعارض العقل والنقل؛ وجب تقديم النقل؛ لأنّ الجمع بين الدليلين جمعٌ بين النقيضين، ورفعهما رفعٌ للنقيضين، وتقديم العقل ممتنع؛ لأنّ العقل قد دلّ على صحّة النقل، ووجوب قبول ما أخبر به الرسول ﷺ.

فلو أبطلنا النقل؛ لكنّا قد أبطلنا دلالة العقل، فالعقل دليل والشرع مدلول، فإذا أبطلنا المدلول عاد الإبطال على الدليل بالضرورة، فمنّ قدّم العقل على النقل؛ فإنّه لن ينفك عن تناقضٍ وفساد^(١).

فالعقل وإن دل على صحّة الشرع إلا أنه عاجزٌ تمام العجز عن الحكم على تفاصيل الشرائع، وقضايا العقائد، فإذا ظهر في الشرعيات أو العقديّات ما يصعب على العقل فهمه، فلا ينبغي للعقل أن يتهم الشرع أو يردّه، ذلك أن علاقة العقل بالشرع هي علاقة تعلم وتلقي، «وكثيراً ما نجد في كتابات السلف ضرب الأمثلة التي توضح علاقة العقل مع الوحي فهي تشبه إلى حد كبير موقف العامي الذي يعلم أن فلاناً هو المفتي وجاء إليه من يسأله عن هذا

(١) انظر: «منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة» (١/ ٣٧٥-٣٧٧).

المفتي فدلّه عليه، وبين له أن العالم المفتي الذي يستفتيه الناس عند الحاجة، ثم وقع خلاف بين هذا الرجل العامي والمفتي، ترتب عليه أن العامي قال لسائله: يجب أن تسمع قولِي، ولا تسمع قول المفتي، وحينئذٍ وقع المستفتي في حيرة؛ أيسمع كلام المفتي أم كلام الرجل العامي الذي دلّه على عنوان المفتي؟! وحينئذٍ يجب على السائل المستفتي أن يقدم قول المفتي لا قول الرجل العامي. فإذا قال له الرجل العامي: أنا الأصل في علمك بأنه مفت، قال له السائل: أنت شهدت بأنه عالم مفت، وزكيتّه، ودللت عليه، فشهدت بوجوب تقليده والأخذ عنه دون تقليدك؛ وموافقتي لك في العلم بأنه مفت لا يستلزم بالضرورة أي أوافقك بالعلم بأعيان المسائل التي هي محل خلاف بينكما، وخطؤك في أعيان المسائل التي خالفت فيها المفتي لا يلزم منها خطؤك في أنك دللت عليه، وشهدت له، وزكيتّه، وفي علمك بأنه مفت.

هذا مع الفارق الكبير، فإن المفتي قد يجوز عليه الخطأ؛ أما الرسول فإنه معصوم، ولذلك وجب تقليده على كل من آمن به؛ سواء وافقه عقله أم خالفه. وكذلك الأمر بالنسبة لمن شهد له الناس بالطب ومهارته فيه، ثم جاء المريض وسأل العامي عن عنوان الطبيب الماهر؛ فدل العامي المريض على عنوان الطبيب الحاذق؛ فذهب إليه المريض، فوصف له الطبيب العلاج المناسب لعلاج ما يشكو منه، ولما خرج المريض سأله الرجل العامي قائلاً: ماذا وصف لك الطبيب؟ فأخبره المريض بنوع العلاج، فقال له العامي: إن هذا

العلاج غير صحيح، وينبغي أن تتركه، ولا تأخذ به، فقال له المريض: أنت لا تعرف شيئاً في مهنة الطب، أما الطبيب فهو أهل الاختصاص، فقال العامي: لا، بل يجب أن تسمع قولي؛ لأنني قد دلتك على عنوان الطبيب، وأنا الذي زكيتك لك، فيجب أن تأخذ بقولي في محل الخلاف؛ لأن عدم الأخذ بقولي يقدرح في الأصل الذي عرفت به الطبيب.

وهنا يُقال للعامي: علمك بأنه طبيب ماهر لا يعني أبداً علمك بمهنة الطب.

وكذلك العقل لما دلنا على أن نبوة محمد ﷺ صحيحة، وأنه صادق فيما أخبر به عن ربه، كان ذلك صحيحاً منه لوضوح دلائل النبوة لكل ذي عقل، ومعرفة العقل بأن محمداً نبي بدلائله الواضحة لا يعني أبداً أن العقل متخصص في علم النبوة، وأنه يعلم ما علمه النبي، لا؛ بل هنا يُقال للعقل: (ليس هذ بعشك.. فادرجي!!)^(١).

ومما يحسن إيراده في هذا المقام -وبه نختم-، ما ذكره ابن القيم -رحمته الله- في كتابه «طريق الهجرتين» (ص ٢٠٣) واصفاً حال أولئك العقلايين، وليعذرني القارئ على طول النقل، لكنه كلام في غاية النفاسة، قال -رحمته الله-:

(١) «منهج السلف بين العقل والتقليد» (ص ٨٧-٨٨).

فإذا ضاق عليهم المجال وغلبتهم النصوص وبهرتهم شواهد الحقيقة من اطرادها وعدم فهم العقلاء سواها ومجيئها على طريقة واحدة وتنوع الألفاظ الدالة على الحقيقة واحتفافها بقرائن من السياق والتأكيد وغير ذلك مما يقطع كل سامع بأن المراد حقيقتها وما دلت عليه، قالوا: الواجب ردها وأن لا يشتغل بها! وإن أحسنوا العبارة والظن قالوا: الواجب تفويضها وأن نكلَ علمها إلى الله من غير أن يحصل لنا بها هدى أو علم أو معرفة بالله وأسمائه وصفاته، أو نتفّع بها في باب واحد من أبواب الإيمان بالله وما يوصف به وما ينزه عنه، بل نجري ألفاظها على ألسنتنا ولا نعتقد حقيقتها لمخالفتها للقواطع العقلية! فسموا أصولهم الفاسدة وشبههم الباطلة-التي هي كبيت العنكبوت وكما قال فيها القائل شعراً:

شُبَّةٌ تَهافت كالزجاج تخالها حقاً وكل كاسرٍ مكسور

قواطع عقلية، مع اختلافهم فيها وتناقضهم فيها ومناقضتها لصريح المعقول وصحيح المنقول، فسموا كلام الله ورسوله (ظواهر سمعية) إزالة لحرمة من القلوب، ومنعاً للتعلق به والتمسك بحقيقته في باب الإيمان والمعرفة بالله وأسمائه وصفاته، فعبروا عن كلامهم بأنه (قواطع عقلية) فيظن الجاهل بحقيقته أنه إذا خالفه فقد خالف صريح المعقول، وخرج عن حد

العقلاء، وخالف القاطع! وعبروا عن كلام الله ورسوله بأنه (ظواهر) فلا جناح على من صرفه عن ظاهره وكذب بحقيقته واعتقد بطلان الحقيقة، بل هذا عندهم هو الواجب.

وقد أشهد الله عباده الذين أوتوا العلم والإيمان أن الأمر بعكس ما قالوه، وأن كلامه وكلام رسوله هو الشفاء والعصمة والنور الهادي والعلم المطابق لعلومه، وأنه هو المشتمل على القواطع العقلية السمعية والبراهين اليقينية، وأن كلام هؤلاء المتهوكين الحيارى المتضمن خلاف ما أخبر به عن نفسه وأخبر به عنه رسوله هو الشبهات الفاسدة والخيالات الباطلة، وأنه كالسراب الذي يحسبه الظمان ماء حتى إذا جاءه لم يجده شيئاً، ووجد الله عنده فوفاه حسابه والله سريع لحساب، وهؤلاء هم أهل العلم حقاً الذين شهد الله لهم به فقال: ﴿وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقَّ وَيَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾ [سبأ: ٦]. ومن سواه من الصم البكم الذين قال الله فيهم: ﴿وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ [المك: ١٠] وقال تعالى: ﴿أَفَمَنْ يَعْلَمُ أَنَّمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ الْحَقُّ كَمَنْ هُوَ أَعْمَىٰ إِنَّمَا يَنْذَرُكُمُ الَّذِينَ أُوتُوا الْآيَاتِ﴾ [الرعد: ١٩] وكان ما شهدوه من ذلك بالعقل والفترة لا بمجرد الخبر، بل جاء إخبار الرب وإخبار رسوله مطابقاً لما في فطرهم السليمة وعقولهم المستقيمة فتضافر على إيمانهم به الشريعة

المنزلة والفطرة المكملة والعقل الصريح، فكانوا هم العقلاء حقاً وعقولهم هي المعيار، فمن خالفها فقد خالف صريح المعقول والقواعد العقلية.

ومن أراد معرفة هذا فليقرأ كتاب شيخنا وهو «بيان موافقة العقل الصريح للنقل الصحيح» فإنه كتاب لم يطرق العالم له نظير في بابه، فإنه هدم فيه قواعد أهل الباطل من أسها فخرت عليهم سقوفه من فوقهم، وشيد فيه قواعد أهل السنة والحديث وأحكمها ورفع أعلامها وقررها بمجامع الطرق التي تقرر بها الحق من العقل والنقل والفطرة والاعتبار فجاء كتاباً لا يستغني عنه من نصح نفسه من أهل العلم فجزأه الله عن أهل العلم والإيمان أفضل الجزاء، وجزئ العلم والإيمان عنه كذلك. اهـ.

وختاماً أسأل ربِّي -جلَّ في علاه- أن يجعلنا حُرَّاساً لحدوده، وأن يُبَيِّننا على السُّنَّةِ حتَّى نلقاه.

وصلَّى اللهُ وسلَّم وبارك على نبيِّنا محمدٍ وعلى آله وأصحابه أجمعين،
والحمد لله ربِّ العالمين.

كتبها

مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ حَشَّان

الأرجوزة اللطيفة
بنظر القواعد المنيفة

نظَّم:

قواعد في العقيدة
في
أسماء الله وصفاته الحميدة

كتبها

محمد بن يوسف خشان

نظم

يوسف بن أحمد العلاوي

غفر الله له ولوالديه ومشايخه وجميع المسلمين

تقديم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على النبي الأمين وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحابته الغر الميامين والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

فهذه «الأرجوزة اللطيفة بنظم القواعد المنيفة» نظمت فيها كتاب فضيلة الشيخ أبي عبد الرحمن محمد بن يوسف خشان - حفظه الله - «قواعد في العقيدة في أسماء الله وصفاته المجيدة» وهو كتاب مفيد في قواعد الأسماء والصفات ضبطها على ضوابط السلف أهل الطائفة المنصورة.

لذا أحببت أن أنظمه أرجو به مشاركته الأجر من ربنا المنان ذي الستر فنظمتها وراجعتها في مجالس آخرها ظهر السبت ١٦ / رجب / ١٤٣٤ هـ الموافق ٢٥ / ٥ / ٢٠١٣ م.

ثم راجعتها مرة أخرى^(١) في مجالس عدة في بلاد الحرمين فشيئاً كان

(١) ذلكم أي وضعتها على الشبكة العنكبوتية، فقام الأخ الفاضل محمود مرسي - المسجل في ملتقى أهل الحديث - بانتقاد عدة مواضع منها، فقررت مراجعتها، والنظر في انتقاداته، فكان منها الصواب، فرجعت إلى قوله، وصححتُ الخطأ، ومنها الحق معي فيها، وبكل الأحوال أتقدمُ إليه بالشكر الجزيل، والثناء الجميل، والدعاء له بالخير، فجزاه الله خيراً.

بالحرم المدني، وشيئاً كان بالحرم المكي، وآخرها بمدينة الرياض في أواخر
رجب من عام ١٤٣٤هـ.

أسأل الله -تعالى- الإخلاص في نظمها والقبول لها ولأصلها وأن يجعل
ذلك في موازين الوالدين والشيوخ الذين هم السبب فيما نحن فيه من الخير.
وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على
نبيِّنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

كتبه

أفقر العباد إلى رحمة ربه

يوسف بن أحمد العلاوي

الإمام والخطيب في مسجد (أبو بكر) الصديق

ماحص / محافظة البلقاء الأردنية

٠٠٩٦٢٧٧٧٨٤٤٧٣٤-٠٠٩٦٢٧٩٨٧٥٩٠٤٤

Abu_alhajaj@hotmail.com

المقدمة

- ١- الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَظِيمِ الْهَادِي
الْمُنْزِلِ الْقُرْآنَ لِلْعِبَادِ
- ٢- هِدَايَةً لَهُمْ مِنَ الضَّلَالِ
وَمُنْقِذًا لَهُمْ مِنَ الْأَوْحَالِ
- ٣- ثُمَّ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ الْأَبْدِي
عَلَى النَّبِيِّ الْمُجْتَبَى مُحَمَّدٍ
- ٤- وَاللَّهُ وَصَّحِبِهِ الْأَخْيَارِ
مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ
- ٥- وَالتَّابِعِينَ النَّهَجَ بِالْإِحْسَانِ
مِنْهُمْ إِلَى نَهَايَةِ الزَّمَانِ
- ٦- وَبَعْدُ: خُذْ أَرْجُوزَةً لَطِيفَةً
تَجْرِي عَلَى الْقَوَاعِدِ الْمُنِيفَةِ
- ٧- مِمَّا حَوَى الْكِتَابُ فِي الْعَقِيدَةِ
قَوَاعِدُ ضَابِطٌ مُفِيدَةٌ
- ٨- صَاحِبُهَا مُحَمَّدٌ الْخَشَّانُ
قَدْ زَانَهَا التَّوَضُّيْحُ وَالْبَيَانُ

- ٩- عَنِ الصِّفَاتِ مَعَهَا وَالْأَسْمَاءِ
مُنْبَهًا عَلَى الْمُرَادِ الْأَسْمَاءِ
- ١٠- مَنْ أَهَجَّ لِقَهْرٍ يَرْتَجِيهِ
دَوَافِعُ لِيَوْمِهِمْ مُرْجِيهِ
- ١١- مُتَّبِعًا أَهْلَ الْقُرُونِ الْأُولَى
يُقَدِّمُ الْقُرْآنَ وَالرَّسُولَ
- ١٢- مُجَانِبًا لِدَعْوَةِ الْكَلَامِ
وَمَا يَرُدُّ الْحَقَّ بِالِإِيهَامِ
- ١٣- مُقَرَّرًا لَهَا بِنَهْجٍ وَاصِحِ
يُخَاطِبُ الْعَقْلَ لِلسَّانِ نَاصِحِ
- ١٤- حَتَّى غَدَتْ لِلْحَقِّ كَالنَّبْرَاسِ
تُضِيءُ فِي الظُّلَامِ دَرْبَ النَّاسِ
- ١٥- حَبَاهُ رَبِّي مِنْ نَعِيمِ الْجَنَّةِ
بِمَا نَوَى تَعْظِيمَهُ لِلِسُنَّةِ



القاعدة الأولى

الأصل في نصوص القرآن والسنة إجراؤها على ظاهرها

١٦- الْأَصْلُ فِي النُّصُوصِ مِنْهَا الظَّاهِرُ

هُوَ السَّبِيلُ الْحَقُّ وَهُوَ الظَّاهِرُ

١٧- فَالظَّاهِرُ مَا بَادَرَ الْأَفْهَامَ

مِنْهَا السَّلِيمَ يَعْرِفُ الْكَلَامَ

١٨- مُقَيَّدًا بِفَهْمِ مَا بَيَّنَّهُ

رَسُولُنَا لِصَحْبِهِ عَيْنُهُ

١٩- فَإِنَّهُ بِالْعِلْمِ وَالْفَصَاحَةِ

وَبِالْهُدَى وَالصِّدْقِ وَالرَّجَاحَةِ

٢٠- مَعَ الْكَلَامِ بِاللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ

مُتَّصِفٌ بِهِ كَرِيمُ النَّسَبِ

٢١- فَوَجِبَ الْحَمْلُ عَلَى الظَّوَاهِرِ

مِنْ غَيْرِ إِلْزَامٍ بِقَوْلِ جَائِرٍ

٢٢- فَالْحَقُّ مَا دَلَّ عَلَيْهِ الشَّرْعُ

فَهُوَ الْمُرَادُ وَعَلَيْهِ الْقَطْعُ

٢٣- مِنْ غَيْرِ تَشْبِيهِ وَلَا تَمْثِيلِ
عَارِ عَنِ التَّأْوِيلِ وَالتَّعْطِيلِ



القاعدة الثانية

الجهل بكيفية الصفات ليس جهلاً بأصل معناها اللغوي

- ٢٤- وَمِنْ صِفَاتِ الْفِرْقَةِ الْمَرْضِيَّةِ
يَفْوِضُونَ الْكُنْهَ وَالْكَفِيَّةَ
- ٢٥- وَعِنْدَهُمْ مَثَرٌ مَعْلُومٌ
مَعْنَى الصِّفَاتِ وَاضِحٌ مَرْفُومٌ
- ٢٦- وَلَمْ يَكُونُوا أَبَدًا مُفَوِّضَةً
لِلْكَفَيْفِ وَالْمَعْنَى كَمَا الْمُفَوِّضَةُ
- ٢٧- مِمَّنْ يَقُولُ دَلَّتِ الْعُقُولُ
فَاللَّفْظُ وَالْمَعْنَى لَهَا مَدْلُولُ
- ٢٨- مُتَّحِدَانِ يُنْفِيَانِ يُبْتَتَا
لِذَا نَفَوْضُ الْمَعْنَى الثَّابِتَةَ
- ٢٩- فَسَادُ ذَا الْكَلَامِ يَا إِخْوَانِي
مُتَّضِحٌ عِنْدَ أَوْلِي الْأَيْمَانِ
- ٣٠- قَدْ جَاءَنَا فِي مُحْكَمِ التَّنْزِيلِ
أَنْ تَنْطِقَ الْجُلُودُ بِالتَّصِيلِ

٣١- وَتَشْهَدُ الْأَعْضَاءُ عَلَيَّ صَاحِبَهَا

عَلَيَّ جَمِيعِ مَا فَعَلْتَهُ بِهَا

٣٢- فَهَلْ لَنَا لِلْكَيْفِ مِنْ سَبِيلِ

مَعَ عِلْمِنَا النُّطْقِ بِأَلَا تَخْيِيلِ

٣٣- فَالْقَوْلُ بِمَعْرِفَةِ الْمَعَانِي

مُؤَيَّدٌ بِالْحَقِّ وَالْبُرْهَانِ



القاعدة الثالثة

اختلاف الصحابة في المسائل العقدية قليل وغير واقع

إلا في دقيق المسائل وخفيها

- ٣٤- لَمْ يَفْعِ الْخِلَافُ فِي الْأُصُولِ
بَيْنَ الصَّحَابَةِ ذَوِي الْعُقُولِ
- ٣٥- فَكُلُّهُمْ فِيهَا كَقَلْبٍ وَاحِدٍ
وَعَكَسُهُ الْكُفْرُ رَبِّ وَاحِدٍ
- ٣٦- لَكِنَّهُمْ تَكَلَّمُوا فِي مَسْأَلَةٍ
أَوْ اثْنَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثٍ تَكْمِلُهُ
- ٣٧- كَرُؤِيَّةِ الرَّسُولِ لِلرَّحْمَنِ
فِي لَيْلَةِ الْمَعْرَاجِ بِالْعَيْبَانِ
- ٣٨- فَمَنْ نَفَاهَا يَفْصِدُ الْأَبْصَارَا
وَالْمُشْتَبِهُونَ قَصَدُوا الْإِبْصَارَا
- ٣٩- كَذَلِكَ قَدْ تَكَلَّمُوا فِي السَّاقِ
وَرَدَّ ذَلِكَ إِيَّاهُ السَّيِّاقِ
- ٤٠- فَفِي الْكِتَابِ قَدْ أَتَتْ مُنْكَرَهُ
بِإِلَاضِاقَةٍ وَلَا مُكْرَرَهُ

- ٤١- فَسَّرَهَا الْحَبْرُ بِلَفْظِ الشَّدَّةِ
لَأَنَّهَا مَعْرُوفَةٌ فِي اللُّغَةِ
- ٤٢- لَكِنَّمَا الْحَدِيثُ قَدْ بَيَّنَّهَا
بِصِفَةِ الْإِلَهِ قَدْ عَيْنَهَا
- ٤٣- فَقَوْلُهُمْ بِذَا هُوَ الْمُتَّفِقُ
وَقَوْلُ عَيْرِهِمْ هُوَ الْمُفْتَرِقُ
- ٤٤- فَلَا يَصِحُّ بَعْدَ ذَا التَّقْعِيدِ
أَنْ يُنْسَبَ الْخِلَافُ فِي التَّوْحِيدِ
- ٤٥- بَيْنَ الصَّحَابَةِ الْكِرَامِ الْبَرَرَةِ
فَإِذَا مَنِ الْمَسَائِلِ الْمُقَرَّرَةِ
- ٤٦- فَلَمْ يُرْمُوا أَبَدًا تَأْوِيلًا
وَمَا بَعَاوَا عَنْ حَقِّهِمْ تَحْوِيلًا
- ٤٧- وَانظُرْ إِلَى سَبِيلِ أَهْلِ الْحَقِّ
مَنْ نَهَجَهُمْ مُزِينٌ بِالصِّدْقِ
- ٤٨- وَكُتِبَ بِهِمْ تَفِيضٌ بِالْمَقْصُودِ
كَالسُّنَّةِ الْإِبَانَةِ الرَّدُودِ

القاعدة الرابعة

بيان أسماء الرب وصفاته قد وقع في النصوص

على أتم وجه وأحكمه وأكمله

٤٩- أَعْلَى الْمَطَالِبِ عَلَيَّ الْأَطْلَاقِ

مَعْرِفَةُ الْمُهَيَّمِينَ الْخَلَاقِ

٥٠- بِمَا أَتَى مِنْ وَصْفِهِ عَزَّ وَجَلَّ

كَذَلِكَ الْأَسْمَاءِ مِمَّا قَدْ نَقَلَ

٥١- كِتَابُ رَبِّنَا وَقَوْلُ الْمُصْطَفَى

نَقَلَهُ الْأَصْحَابُ يَنْبُوعِ الصِّفَا

٥٢- لِأَنَّهُمْ بِذَلِكَ وَحَّادُوهُ

وَبِالْعِبَادَةِ قَدْ أَفْرَدُوهُ

٥٣- فَكَلَّمَهُ زَادَ مَنْ سُبَّ الْعِلْمِ

وَصَارَ لِلْعَبِيدِ حَقِيقَةُ الْفَهْمِ

٥٤- زَادَ التَّقَى لِلْوَاحِدِ الْقَهَّارِ

وَخَشِيَّةٍ وَاللَّذُلُّ بِافْتِقَارِ

٥٥- قَدْ أَخْبَرَ الْقُرْآنُ أَنَّ الْعَلَمَا

أَتَمُّ خَشِيَّةٍ لِحَبَّارِ السَّمَا

- ٥٦- وَبَعْدَ هَذَا الْقَوْلِ وَالتَّاصِيلِ
وَمَا أَتَى فِي مُحْكَمِ التَّنْزِيلِ
- ٥٧- فَالْغَايَةُ الْقُضُوءُ مِنَ الرَّسَالَةِ
تَعْرِيفُنَا بِرَبِّنَا وَمَا لَنَا
- ٥٨- تَوْضِيحُ ذَا الْبَابِ لِطُلَّابِ الْعِلْمِ
تَبْيَانُهُ وَتَشْرُوحُهُ بَيْنَ الْمَالِ
- ٥٩- فَجَاءَتِ النُّصُوصُ بِالْبَيَانِ
وَاضِحَةً مُحْكَمَةً الْبُنْيَانِ
- ٦٠- وَضَحَّهَا الْإِلَهُ فِي كِتَابِهِ
أَتَمَّ إِضْحَاحٍ عَلَى أَبْوَابِهِ
- ٦١- إِذْ إِنَّهُ قَدْ بَيَّنَّ الْأَحْكَامَ
وَأَوْضَحَ الشَّرَائِعَ الْعِظَامَ
- ٦٢- فَكَيْفَ لَا يُوضِّحُ الْعَقِيدَةَ
إِذْ إِنَّهَا الرِّكِيَّةُ الْأَكْبَرُ
- ٦٣- أَسَاسُ الْإِسْلَامِ وَخَيْرُ وَاجِبِ
وَأَوَّلُ الْفُرُوضِ وَالْمَطَالِبِ
- ٦٤- كَذَا الرَّسُولُ بَلَّغَ الْعِبَادَا
وَأَوْضَحَ الْمَقْصُودَ وَالْمُرَادَا

٦٥- وَالصَّحْبُ تَابِعُوا خُطَى الْمُخْتَارِ

وَالتَّابِعُونَ مِنْ أُولَى الْأَبْصَارِ

٦٦- فَكُلُّهُمْ قَدْ أَكْمَلُوا الْبَيَانَ

وَأَحْكَمُوا الْأُصُولَ وَالْأَرْكَانَ



القاعدة الخامسة

المنهج السلفي قائم على إثبات معاني أسماء الله وصفاته

وذم التفويض والتأويل

٦٧- وَمَنْهَجُ الْأَسْلَافِ يَا خَلِيلِي

يُنِينِي عَلَى الْإِثْبَاتِ وَالتَّأْصِيلِ

٦٨- وَذَمُّهُمْ مَا كَانَ مِنْ تَأْوِيلِ

كَذَا مِنْ التَّفْوِيضِ وَالتَّعْطِيلِ

٦٩- وَيَزِجُ التَّأْوِيلُ فِي الْمَعْنَى إِلَى

حَقِيقَةِ الشَّيْءِ، مَصِيرِهِ إِلَى

٧٠- كَذَا إِلَى الْبَيَانِ وَالتَّفْسِيرِ

ذَا فِي لِسَانِ السَّلَفِ الشَّهِيرِ

٧١- أَمَا عَلَى مَا كَانَ عِنْدَ الْخَلْفِ

مَدَارُهُ لِلْفُظِّ دَوْمًا إِضْرَفِ

٧٢- وَعِنْدَنَا تُشْتَرَطُ الْقَرِينَةُ

بِكُونِهَا صَاحِبَةً مُعِينَةً

٧٣- إِنْ لَمْ تَجِدْ صَاحِبِي وَجْهًا لَهُ

فَفَارِقِ التَّأْوِيلَ أَيُّضًا ذُمَّهُ

- ٧٤- فَإِنَّهُ التَّحْرِيفُ لِلْأَدِلَّةِ
وَنَسْفُ نَهْجِ السَّلَفِ الْأَجَلَّةِ
- ٧٥- مَنْ قَالَ نَهْجُ السَّلَفِ التَّقْوِيضُ
كَكَلَامِهِ حَقُّ لَوِّهِ التَّقْوِيضُ
- ٧٦- لِأَنَّهُ افْتَرَى عَلَيْهِمْ مَذْهَبًا
جَهْلًا وَتَجْهِيلًا كَذًا وَكَذِبًا
- ٧٧- فَمَنْ نَهَجَ الْأَسْلَافِ حَقُّ ظَاهِرُهُ
مَا ضَرَّهُ مُخَالَفُ مَجَاهِرُهُ
- ٧٨- أَقْوَالُهُمْ فِي كُتُبِهِمْ مَثُورَةٌ
مَنْقُولَةٌ وَفِي رُؤْيُومِهِمْ شُهُورَةٌ
- ٧٩- وَالْخَطَأُ النَّاشِئُ عِنْدَ الْخَلْفِ
مَبْنِي عَلَى ثَلَاثَةِ فُلْتَعْرِفِ
- ٨٠- فَعَدَّهَا يَاصَاحِ سُوءِ الْمَقْصِدِ
وَالْإِجْتِزَاءِ مِنْ كَلَامِ مُسْتَدِّدِ
- ٨١- وَضَعْفُ الْإِسْتِقْرَاءِ وَالتَّبَّعِ
مَعِ عَدَمِ التَّسْيِيدِ فَافْهَمْ وَأَسْمَعْ
- ٨٢- وَمَا أَتَى عَنْ عَالِمٍ مِنْ مُشْكِلِ
أَوْ لَفْظَةٍ أَوْ جُمْلَةٍ مِنْ مُجْمَلِ

- ٨٣- تَرُدُّهَا إِلَيَّ الْكَلَامِ الْمُحَكَّمِ
 مِنْهُ عَلَى الْأُصُولِ دَوْمًا فَاعْلَمْ
- ٨٤- وَيَلْزَمُ الْقَاءَ لَ بِالتَّأْوِيلِ
 أَرْبَعَةٌ؛ إِقَامَةُ الدَّلِيلِ
- ٨٥- قَرِينَةٌ صَارِفَةٌ مُعْتَبَرَةٌ
 وَوَلْغَةٌ الْعُزْبِ لَهَا مُقَرَّرَةٌ
- ٨٦- مُحْتَمَلٌ سِيَّاقُهَا وَمَتَّسِقٌ
 وَنَفْسِي ظَاهِرٌ دَلِيلٌ مُتَّفِقٌ
- ٨٧- بغيرها التأويلُ حقٌّ يُبْطَلُ
 هَذَا كَلَامُ السَّلَفِ الْمُبَجَّلِ



القاعدة السادسة

طريقة القرآن في تقرير الحق ومعالجة الخصوم

هي أحسن الطرق وأقومها وأبينها

- ٨٨- طَرِيقَةُ الْقُرْآنِ فِي الْحِجَاجِ
مَعْرُوفَةٌ لَدَى ذَوِي الْحِجَاجِ
- ٨٩- غَنِيَّةٌ بِالْغَنَةِ قَوِيَّةٌ
بَيْنِنَةٌ وَاضِحَةٌ مَرَضِيَّةٌ
- ٩٠- ظَاهِرَةٌ مَتِينَةٌ قَوِيَّةٌ
رُدُودٌ خَصْمَهَا عَدَّتْ عَقِيمَةٌ
- ٩١- فِيهَا مِنْ الْمَسَائِلِ الْمُقَرَّرَةِ
لِمَا يُرِيدُ مَنْ يَرُومُ الْآخِرَةَ
- ٩٢- كِفَايَةٌ هِدَايَةٌ رَشَادٌ
وَعِصْمَةٌ وَنِعْمَةٌ سَدَادٌ
- ٩٣- أَمَّا حِجَاجٌ مَنْطِقِ الْيُونَانِ
جَالِبَةٌ لِلذَّلِّ وَالْخُسْرَانِ

القاعدة السابعة

العقل وحدوده في الغيبات

- ٩٤- بِالْعَقْلِ وَالْفَهْمِ مَعَ التَّدَبُّرِ
مَيَّزْنَا الْإِلَهَ وَالتَّفَكُّرِ
- ٩٥- لِأَنَّهُ الْمَنَاطُ لِلتَّكْلِيفِ
وَأَنََّّهُ الْمُحَاطُ بِالتَّشْرِيفِ
- ٩٦- مَجَالُهُ فِي عَالَمِ الشَّهَادَةِ
يَمُذِّنَا بِالْعِلْمِ وَالزِّيَادَةِ
- ٩٧- لِأَنَّهُ يُذَرِّكُ بِالْحَوَاسِ
يُحَدِّدُ الْمَقْصُودَ بِالْإِحْسَاسِ
- ٩٨- مُوَظَّفٌ لِلْفِكْرِ وَالتَّعَرُّفِ
فِي عَالَمِ الْحِسِّ نَصِيْبُهُ وَفِي
- ٩٩- مُؤَسَّسٌ عَلَى الْإِدْرَاكِ الْكَامِلِ
وَلَا يَصِحُّ فِيهِ فِعْلُ الْجَاهِلِ
- ١٠٠- أَمَّا عُلُومُ الْعَيْبِ لَنْ يُرُومَهَا
وَلَيْسَ لِلْعَقْلِ بِأَنْ يَسُومَهَا

- ١٠١- إِذِ انْتَهَى فِي بَابِهَا مُسَلِّمٌ
لِللُّوْحِيِّ تَابِعٌ لَهَا وَيَخْتَدِمُ
- ١٠٢- أَمَّا إِذَا عَارَضَ هَا مُنَاكَدَهُ
فَالشَّرْعُ قَاضٍ وَالْعُقُوبُ شَاهِدَةٌ
- ١٠٣- لِلشَّرْعِ أَنْ يَطْرُقَهُ مَتَى رَأَى
عَنْ خَطِّهِ شَذْبًا بَعِيدًا وَنَائِي
- ١٠٤- فَهِيَ زِيَادَةُ الْعُقُوبِ
وَمَبْلَغُ الْإِمْكَانِ وَالْوُصُولِ
- ١٠٥- مَنْ رَامَ مَرْجَا فِي الْمَجَالِ يَلْقَى
تَنَاقُضًا وَالشَّكَّ فِيهِ مُلْتَقَى
- ١٠٦- وَالْحَيْرَةُ كَذَا وَالْإِضْطِرَابُ
وَالشَّرُّ مِنْهُ كَمُ لَهُ أَبْوَابُ
- ١٠٧- كَمَا جَرَى لِمَعْشَرِ الْمُبْتَدِعَةِ
كُلُّهُمْ قَدْ نَالَ مِنْهُ مَضْرَعَةٌ
- ١٠٨- وَكَسِيسٌ فِي الْأَدِلَّةِ الْعَقْلِيَّةِ
مَا يُوجِبُ الطَّغْنَ عَلَى الْكُلِّيَّةِ
- ١٠٩- لَكِنَّمَا الطَّغْنَ عَلَى الْخُصُومِ
إِنْ عَارَضُوا النَّقْلَ عَنِ الْمَعْصُومِ

١١٠- بِمَنْطِقِ الْيُونَانِ وَالْفَلَاسِفَةِ

أَرَأَوْهُمْ مِنْ مُخْزِيَةِ زَرَائِفَةِ



القاعدة الثامنة

المنقول الصحيح لا يعارضه معقول صريح

- ١١١- أَصْلٌ عَظِيمٌ ثَابِتٌ وَرَاسِخٌ
مَاعَارِضَ الْمُنْقُولِ عَقْلٌ شَامِخٌ
- ١١٢- وَهُوَ الصَّرِيحُ تَابِعٌ لِلرُّسُلِ
صَحَّحَتْ لَهُ مُقَدِّمَاتٌ تَعْتَلِي
- ١١٣- وَالنَّقْلُ مَا كَانَ بِنَفْسِ الْأَمْرِ
مُتَتَمِّمًا أَوْ ثَابِتًا فَلْتَدْرُ
- ١١٤- إِنْ عَوْرَضَ الْقَطْعِيُّ بِالظَّنِّيِّ
فَالْقَوْلُ فِيهَا تَابِعُ الْقَطْعِيِّ
- ١١٥- أَوْ عَارِضَ الظَّنِّيِّ حُكْمٌ مِثْلُهُ
فَقَدَّمَ الْأَرْجَحَ مِنْهُ وَكَأَنَّ
- ١١٦- وَلَا يَكُونُ بَيْنَهُمْ خِلَافٌ
فِي عَقْلِ مَنْ مَنَّهُجُهُ الْإِنْصَافُ
- ١١٧- فَالنَّقْلُ إِنْ صَحَّ فَلَا تَعَارُضُ
مَعَ الْعُقُولِ أَوْ لَهُ مَنَاقِضُ

- ١١٨- هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ يَا إِخْوَانِي
فِي مَنَهِجِ السُّنَّةِ وَالْقُرْآنِ
- ١١٩- أَمَّا عَلَيَّ الْمُعْتَقِدِ الْبِدْعِيِّ
فَأَنُوتُهُمْ سَمَّوَهُ بِالْكُلِّيِّ
- ١٢٠- أَنْ قَدَّمُوا الْعُقْلَ عَلَى الْمُنْقُولِ
عَدُوَّهُ مِنْ قَوَاعِدِ الْأُصُولِ
- ١٢١- وَحَكَّمُوا عُقُولَهُمْ فِي السُّنَنِ
فَعَارَضُوا الْمَعْلُومَ بِالتَّخْمِينِ
- ١٢٢- وَنَاقَضُوا لِمَا آتَتْ بِهِ الرُّسُلُ
وَتَابَعُوا الْكُفَّارَ فِي تِلْكَ السُّبُلِ
- ١٢٣- وَدَخَلُوا فِي نَهْجِ مَنْ رَامَ الْعُوجَ
وَفِي سَبِيلِ الصِّدِّ خَاصٌّ وَدَرَجٌ
- ١٢٤- وَآتَهُمُ النَّصُوصَ بِالْإِضْطِّالِ
وَجَعَلُوهُمَا مَنَهِجَ الضَّلَالِ
- ١٢٥- فَفَارَقُوا الْإِيْمَانَ بِالْوَحْيَيْنِ
وَتَابَعُوا سَبِيلَ أَهْلِ الْمَمِينِ
- ١٢٦- فَلَنْ يَصِيرُوا مِنْ ذَوِي الْفَلَاحِ
وَلَنْ يَكُونُوا مِنْ أَوْلِي الصَّلَاحِ

- ١٢٧- إِنْ لَمْ يُؤْوَبُوا عَنْ مَقَالِهِمْ إِلَى
مَنْهَجِ أَهْلِ الْحَقِّ مِنْ بَيْنِ الْمَلَآ
- ١٢٨- فَاللَّهُ قَدْ أَنْزَلَ فِي الْكِتَابِ
مَنْ عَارَضَ الْوَحْيَيْنِ فِي تَبَابِ
- ١٢٩- وَقَدْ نَرَى مِنْ بَعْضِهِمْ إِشْكَالًا
إِذْ قَدْ عَرَفْنَا الْحَقَّ وَالضَّالًّا
- ١٣٠- بِالْعَقْلِ لَا بغيرِهِ لَذَا وَجِبْ
تَقْدِيمُهُ فَهُوَ الْجَدِيدُ بِالرُّتْبِ
- ١٣١- هَاكَ الْجَوَابَ وَاضِحًا وَذَا سِمَهُ
بِأَنَّ نَوَافِقُ الْمُقَدَّمِ لَهُ
- ١٣٢- مَعَ رَفْضِنَا لِتِلْكَمُ التَّيْجَةِ
لِأَنَّهَا لِلشَّرِّ قُلٌّ وَلِيَجَهُ
- ١٣٣- فَالْعَقْلُ دَلَّنَا عَلَى الشَّرِّ نَعَمْ
لَكِنَّهُ الْعَاجِزُ بِالشَّكْلِ الْآتِمِّ
- ١٣٤- عَمَّا بِهِ يُعَلَّلُ الْأَحْكَامَ
أَوْ يُذَرِّكُ الْمُتَمَوِّدَ وَالْمَرَامَا
- ١٣٥- فَإِنْ بَدَا لِلْعَقْلِ مَا لَا يُدْرِكُهُ
وَأَنْتَقِصَ النَّقْلَ فَهَذَا مَهْلِكُهُ

١٣٦- فَالآنَ نُرَدُّ النَّقْلَ بِالْأَوْهَامِ

وَنَتَّبِعِي مِنْ بَدْعَةِ الْكَلَامِ



الخاتمة

١٣٧- خِتَامُهُمْ أَاخِطِبُ الْخَشَانَا

جَزَاكَ رَبِّي الْخَيْرَ وَالْإِحْسَانَا

١٣٨- بِأَنَّكَ سَطَّرْتَ فِي الْعَيْدَةِ

قَوَاعِدًا مُهِمَّةً مُفِيدَةً

١٣٩- بَيَّنَّتْ فِيهَا عَقْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ

لِكُلِّ رَاعِي نَفْسٍ مُطْمَئِنَّةٍ

١٤٠- وَصَّحَّتْهَا حَبْرَتُهُ تَحْيِيرًا

شَرَحَتْهَا أَحْسَنُ سِتْرَتِ سِيرَا

١٤١- وَقَدْ تَشَرَّفْتُ أَنَا بِنَظْمِهَا

مِنْ رَبِّي الْمَنَّانِ أَرْجُو بَرِّهَا

١٤٢- مُحَاوَلًا بِنَظْمِي الْمُسَارَكَةَ

فِي الْخَيْرِ أَرْجُو مِنَ إِلَهِي الْبَرَكَةَ

١٤٣- لَكِنِّي إِذْ لَمْ أَكُنْ مِنْ أَهْلِهَا

أَشَابَهُ الْأَخْيَارَ فِي نَظْمِي لَهَا

١٤٤- وَأَرْتَجِي الْأَجْرَ مِنَ الْمَنَّانِ

وَرَحْمَةً مِنْ رَبِّنَا الرَّحْمَنِ

١٤٥- تَبْلُغُ مِنْهُ الْوَالِدِينَ فَضْلاً

كَذَا شُيُوحِي وَالشُّيُوخَ قَبْلاً

١٤٦- بِذَا أَقُولُ تَمَّتِ الْمَنْظُومَةُ

أَيَّاتُهَا مَعْدُودَةٌ مَعْلُومَةٌ

١٤٧- خَمْسُونَ بَيْتًا عَدُّهَا يَصَاحُحٌ

مَعَ مِائَةٍ تَأْتِيكَ بِالْإِفْصَاحِ

١٤٨- فَأَعْذُرُ إِذَا أَدْرَكْتَ فِيهَا خَلْلاً

وَاصْفَحْ بِحِلْمٍ وَأَدْرِكْهُ فَضْلاً

١٤٩- وَصَلِّ يَا رَبِّي كَذَا وَسَلِّمْ

عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى الْمُعَلِّمِ

١٥٠- وَآلِهِ وَصَحْبِهِ الْأَخْيَارِ

وَالتَّابِعِينَ مِنْ أَوْلِي الْأَبْصَارِ



الموضوعات والمحتويات

الصفحة	الموضوع
٣	الكتاب الأول: قواعد في العقيدة في أسماء الله وصفاته المجيدة
٥	مقدمة
٧	القاعدة الأولى: الأصل في نصوص القرآن والسنة إجراؤها على ظاهرها
١٨	القاعدة الثانية: الجهل بكيفية الصفات ليس جهلاً بأصل معناها اللغوي
٢١	القاعدة الثالثة: اختلاف الصحابة في المسائل العقدية قليل
٣٠	القاعدة الرابعة: بيان أسماء الرب وصفاته قد وقع في النصوص على أتم وجهٍ
٣٦	القاعدة الخامسة: المنهج السلفي قائمٌ على إثبات معاني أسماء الرب وصفاته
٥٦	القاعدة السادسة: طريقة القرآن في تقرير الحق ومحاججة الخصوم
٦٠	القاعدة السابعة: العقل وحدوده في الغيبات
٦٥	القاعدة الثامنة: المنقول الصَّحيح لا يُعارضُ مَعقولٌ صَّريح
٧٧	الكتاب الثاني: الأرجوزة اللطيفة بنظم القواعد المنيفة
٧٩	تقديم
٨١	المقدمة
٨٣	القاعدة الأولى: الأصل في نصوص القرآن والسنة إجراؤها على ظاهرها
٨٥	القاعدة الثانية: الجهل بكيفية الصفات ليس جهلاً بأصل معناها اللغوي
٨٧	القاعدة الثالثة: اختلاف الصحابة في المسائل العقدية قليل وغير واقع

الصفحة

الموضوع

- القاعدة الرابعة: بيان أسماء الرب وصفاته قد وقع في النصوص ٨٩
- القاعدة الخامسة: المنهج السلفي قائم على إثبات معاني أسماء الله وصفاته ٩٢
- القاعدة السادسة: طريقة القرآن في تقرير الحق ومحاججة الخصوم ٩٥
- القاعدة السابعة: العقل وحدوده في الغيبات ٩٦
- القاعدة الثامنة: المنقول الصحيح لا يعارضه معقول صريح ٩٩
- الخاتمة ١٠٣
- الموضوعات والمحتويات ١٠٥



